جامعة قاصدي مرباح – ورقلة
كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير
قسم علوم إقتصادية

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر اكاديمي

الميدان علوم اقتصادية،علوم التسيير و علوم التجارة

الشعبة : علوم إقتصادية

التخصص : إقتصاد كمي

من إعداد الطالبان: مصباح سعيد

ميدان السعيد

بعنـــوان:

أثـر تقلبات أسعار النفط على النـاتج العام
دراسة حالة-الجزائر (2017-1970)

نوقشت و أجيزت علنا بتاريخ: 2019/06/19

أمام اللجنة المكونة من السادة:

الأستاذ/ لعروسي العربي	أستاذ محاضر بجامعة قاصدي مرباح ورقلة	رئيسـا
الأستاذ/ بن قانة إسماعيل	أستاذ محاضر بجامعة قاصدي مرباح ورقلة	مشرفـا
الأستاذة/ مخرمش عبلة	أستاذة محاضرة بجامعة قاصدي مرباح ورقلة	مناقشة

السنة الجامعية: 2019/2018

الإهداء

بسم الله الرحمان الرحيم

"وقضى ربك ألا تعبد إلا إياه وبالوالدين إحسانا"

"واخفض لهما جناح الذل من الرحمة وقل ربي ارحمهما كما ربياني صغيرا"

إلى من غرست في اغصوني الحنان ووصفت لي أمل طريقي في الحياة ومسحت بابتسامتها من عيوني عبرات التشاؤم و الخذلان وكم دعت لي وفي صلاتها كثر لي من الدعوات، إلى من ربتني صغيرا وسهرت عليا كثيرا، إلى زهرة أيامي ونور إلمامي وعطر أحلامي ومنبع حناني فلها مني كل الحب والتقدير والاحترام أمي الغالية أدام الله عليك صحتك. إلى من فاق حنانه غزارة الأمطار، وتحدى صبره مرارة الأقدار، وبنا لي بعطفه قصرا منا لأحلام و الإسرار، ورسم لي بحسه طريقا تخطى الأمطار، إلى من أشعل لهيب العلم في صدري وتلقى نجاحاتي دوما بالأحضان و تتبع خطواتي رغم مشاغل الأزمان، أبي الحنون أطال الله في عمره واعزه. حيث يكون هناك نور في السماء فإنني لن أنسى أو أتناسى من تقاسما معي أيامي بحلوها ومرها إلى: زوجتي العزيزة الغالية حفظها الله و أطال عمرها.و عصافير حياتي أبنائي الاعزاء , إلى رمز النقاء و البراءة، إلى منبع العطاء ومصدر الإكرام، للملامح التي علمتني الشموخ والكبرياء إلى كل اخواني حفظهم الله. إلى ملاك قلبي ونور عيني إلى من أدخلت البسمة و السرور الى البيت إلى اخواتي حفظهن الله من كل شرا و أنار الله دربهن إلى من شاركوني أيام دراستي بحلوها ومرها، إلى كل اصدقائي كل بأسمه ومقامه

إلى من شاركني في انجاز هذا العمل من قريب أو بعيد.

م.سعيـــد

الاهداء

من قلب مفعم بالحب..... .. وعيون تشع املا

أرسل اهداء

إلى كل من ساندني في مسيرتي العلمية

ولأبدأ بعائلتي

إلى من جرع الكأس فارغا ليسقيني قطرة حب

إلى من حصد الاشواك عن دربي ليمهد لي طريق العلم

الى القلب الكبير والدي العزيز

إلى رمز الحب وبلسم الشفاء إلى القلب النابض بالبياض والدتي الحبيبة

إلى القلوب الطاهرة الرقيقة والنفوس البريئة إلى رياحين حياتي اخواتي

أهديه إلى من وجوده يملأ حياتي بهجة و سرورا ، إلى من كان سند لي و عونا "

كما اهديه إلى جميع أصدقائي المخلصين ،

كما اهديه إلى أستاذاتي الافاضل الذين كانوا شموعا ينيرون الطريق امامي ليرشدوني الى نهاية دراستي الجامعية

لأكون قادر على مواجهة حياتي العملية

م.السعيد

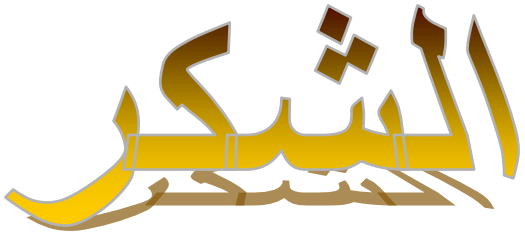

شكر وعرفان

أبدأ بالحمد والشكر لله عز وجل الذي أنار لي الطريق، ويسر لي الأمر في

مشواري الدراسي وانجاز هذه المذكرة المتواضعة.

كما أتقدم بتشكراتي إلى كل من:

المشرف على مذكرتي الدكتور "بن قانة إسماعيل" الذي سهر على

مذكرتي بأمان ولم يبخل عليا بنصائحه و راشداته.

بالإضافة إلى كل الطاقم الاداري و جميع الأساتذة الكرام الذين شملونا برعايتهم، و لم يبخل علينا غزير

علمهم و جمودهم.

الشكر موصول كذالك الى أعضاء لجنة المناقشة الذين بتوصياتهم و اقتراحاتهم سيتمم عملي.

كما لا أنسى كل من ساهم وساعدني في إتمام هذه المذكرة ولو بكلمة طيبة.

الملخص :

قمنا من خلال هذه الدراسة بمحاولة معرفة ما مدى تأثير تقلبات أسعار النفط على الناتج العام في الجزائر خلال الفترة الزمنية**1970-2017**

و لمعالجة هذا الموضوع قمنا باستخدام بيانات لسلاسل زمنية تغطي هذه الفترة، وهذا بإتباع الأساليب القياسية , والمتمثلة في اختبارات الاستقرارية ونظرية التكامل المشترك واختبار سببية غرا نحر، وكانت نتائج هذه الدراسة قد أظهرت لنا وجود علاقة توازنية طويلة المدى بين أسعار البترول و الناتج العام ومن خلال هذا، تبين لنا أنه لا يوجد سببية بين المتغيرين، اي ان كل متغير لا يتسبب في اتجاه الأخر، وهذا يعني أن تقلبات أسعار النفط لها تأتير على الناتج العام الجزائري والعكس صحيح .

الكلمات المفتاحية : أسعار النفط ، الناتج العام الجزائرية ، التكامل المشترك ، سببية غرا نحر

Abstract:

" through this study, We have tried to know to what extent the impact of oil price fluctuations on the Algerian imports during (**1970/2017**), and to analyze this subject we used the data for a period of chains covering this period, following the standard methods, the task of preprocessing and theory tests joint integration and testing causal Granger, and the results of this study have shown us the lack of long-term equilibrium relationship between oil and import prices and through this, this show that there is no causality between the two variables, meaning that each variable does not cause the other direction, and this means that the fluctuations in oil prices have an effect on with the size of Algerian imports and vice versa.

Key words:oil prices , Algerian imports , co-integration, Granger causalitym

قائمة المحتويات

العنوان	الصفحة
الإهداء	I
شكر و تقدير	II
قائمة الجداول	III
قائمة الأشكال	IV
الملخص	V
قائمة الرموز و المختصرات	VI
مقدمة	أ
الفصل الأول: مفاهيم نظرية حول أسعار النفط و الناتج العام	
تمهيد	1
المبحث الأول: عموميات حول أسعار النفط و الناتج العام	2
المبحث الثاني: الدراسات السابقة و الأبحاث	25
الفصل الثاني: دراسة قياسية لأثر تقلبات أسعار النفط على الناتج العام	
تمهيد	31
المبحث الأول: إظهار متغيرات و أدوات الدراسة و تحليلها	32
المبحث الثاني: النتائج و المناقشة	39
خلاصة الفصل	43
الخاتمة	45
الملاحق	
الفهرس	59

قائمة الجداول و الأشكال

قائمة الجداول:

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
الجدول رقم01	المرونات على المدى القصير و الطويل	32
الجدول رقم02	جدول بيانات اسعار النفط	42
الجدول رقم03	جدول بيانات الناتج الاجمالي	43

قائمة الاشكال:

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفخة
شكل رقم01	منحنى يوضح تطور اسعار البترول في الفترة (1970-2017)	23
شكل رقم02	منحنى يوضح تطورالناتج العام في الناتج العام (1970-2017)	25
شكل رقم03	منحى يوضح اتجاه السلسلتين الزمنيتين	29

الاختصارات و الرموز:

الاختصارات	الدلالة
PIB	الناتج المحلي الإجمالي
P_P	اسعار البترول
LPIB	الناتج المحلي العام بعد ادخال اللوغاريتم
LPP	اسعار البترول بعد ادخال اللوغاريتم
ADF	اختبار ديكي فوللر للاستقرارية
PP	اختيار فليبس وبيرون

مقدمـة

مقدمة:

لقد كان النفط ولا يزال المصدر الأساسي للطاقة الذي يرجع الاهتمام به منذ اكتشافه بكونه ليس حديث النشأة وفقد أستعمله الإنسان منذ سالف الأزمان بصور محدودة مع التطور التكنولوجي , أصبح لهذا الذهب الأسود الأثر الكبير في تشكيل معالم الخريطة الاقتصادية العالمية بكونه سلعة نادرة ومحدودة والصناعة الأولى في العالم ويعد شريان الحياة للكثير من القطاعات والقوة المحركة للتقدم الصناعي والتطور التكنولوجي , وهذا من خلال تعدد خصائصه ومميزاته واستخداماته حيث أصبح لهذه الثروة صناعة تقوم عليها و اقتصاد يدرسها لكونها سلعه إستراتيجية هامة في بناء اقتصاديات الدول المصدرة لها رغم تميزها بالنضوب.اقتصاد النفط يهتم بدراسة مختلف النشاطات الاقتصادية المتعلقة بالسلعة البترولية سواء كانت بصورة سلعية واحدة أو صورة متعددة والتطرق إلى مختلف مراحلها.لهذا يتميز النفط عن مصادر الطاقات الأخرى شغل بال جميع الدول المصدرة والمستوردة له, إذ عملت على معرفة وتحليل مختلف جوانب هذه المادة الأولية, من خلال معرفة مختلف أشكالها وتحديد وحدات قياس لها وأسعار تمكن من عرضها في السوق .حيث تعتبر سوق النفط غير محكومة بقوانين السوق فقط لأنه متأثرة في الوقت نفسه بجملة السياسات والإستراتجيات المتضاربة بين المصالح الخاصة , لهذا أسعار النفط دائما في تذبذب مستمر. و حدوث صدمة بترولية واحدة تكفي لتشل اقتصاديات قائمة وحركة فاعلة في الاقتصاد وتؤدي بذلك إلى إحداث شرخ في العلاقات الاقتصادية الدولية ,وخاصة الدولة المستهلكة والمنتجة للنفط.

إن الجزائر منذ الاستقلال تعتمد على ريعها البترولي في مسيرتها التنموية وخاصة في فترة السبعينات والثمانينات والألفينيات وتسعى إلى البحث عن السياسة الرشيدة فيما يتعلق بنظام استغلال هذه الثروة النفطية ,وبما يتماشى مع سياستها التنموية وأهدافها المسطرة التي تعتبر ركيزة الاقتصاد الوطني وإذ أن جل التغيرات التي تطرأ على سوق النفط ستنعكس حتما على أسعار النفط بالصعود أو الهبوط , والذي سينتج عنه حالة من عدم الاستقرار وبالتالي حدوث تراكم في الاقتصاد الوطني الذي يعتبر أكثر الاقتصاديات تأثرا بتقلبات أسعار البترول , والتي تنعكس إيجابا أو سلبا على صادراتها النفطية ثم على الاقتصاد الوطني ومن هذا المنطلق جاءت هذه الإشكالية :

ما مدى أثر تقلبات أسعار النفط على الناتج العامفي الجزائر قي الفترة (1970–2017) ؟

وللتعمق أكثر حول هذا الموضوع نطرح الأسئلة الفرعية التالية :

- كيف أثرت تغيرات أسعار النفط خلال الفترة 1970-2017 على الناتج العام ؟

- توجد هناك علاقة طويلة المدى بين أسعار النفط والناتج العام 1970-2017؟

الفرضيات :

سنحاول من خلال الدراسة التعرف على العلاقة بين تغيرات أسعار النفط والناتج العام العامة للاقتصاد الجزائري حيث ستنطلق في هذه الدراسة من الفرضيات الآتية :

- الناتج العام لا يتأثر بتقلبات أسعار النفط.

- تأثيرات الاقتصادية لأسعار النفط إيجابا وسلبا على الناتج العام للجزائر؛

أسباب اختيار موضوع الدراسة :

محاولة إضافة مرجع جديد في الموضوع إلى المكتبة الجامعية ؛ / بحكم التخصص الذي ندرسه فإن هذا الموضوع له صلة مباشرة بما قد درسناه؛ / الرغبة الشخصية في البحث في هذا الموضوع؛

أهمية وأهداف الدراسة :

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل أثر السوق العالمية للنفط وأثارها على الناتج العام من خلال تسليط الضوء على التطورات الاقتصادية و كذا قياس أثرها على الاقتصاد؛ تكمن أهمية البحث في جمع ما أمكن من وجهات النظر في شكل علمي إحصائي ما يسمح بفهم أفضل للسوق النفطية وأثرها على الاقتصاد وكذا الناتج العام بشكل خاص.

حدود الدراسة :

تمت هذه الدراسة على الاقتصاد الجزائري للفترة (**2017 /1970**) وسيكون المجال الزمني للدراسة بين تاريخ قيام الصناعة النفطية وتحولها إلى صناعة عالمية .

منهج البحث وأدوات الدراسة :

استخدمنا في دراستنا لهذا الموضوع على المزج بين المنهج الوصفي و التحليلي .

أدوات الدراسة :

- **المراجع و المصادر:**

- يمكن الاستعانة بالكتب المتخصصة في مجال البحث .
- الأطروحات و الرسائل الجامعية .

- مواقع الانترنت .
- التقارير و الملتقيات .

هيكل الدراسة:

الفصل الأول : سيتضمن الأدبيات النظرية للدراسة وكذا الدراسات السابقة

حيث سنتطرق خلال هذا الفصل إلى المفاهيم النظرية لكل من اسعار النفط و الناتج العام، من خلال معرفة الأسواق النفطية وسعر النفط واهم محددات سعر النفط، وكدى ماهية الناتج العام واهم محددات الناتج المحلي الإجمالي.

الفصل الثاني : سنتناول فيه الدراسة قياسية الميدانية.

وستكون الدراسة التطبيقية في هذا الفصل، حيث يتم التعريف بالمتغيرات و الاساليب القياسية و الأدوات المستخدمة، وسيكون عرض النتائج المتوصل اليها ومناقشتها.

الفصل الأول :

مفاهيم نظرية حول أسعار النفط

و الناتج العام

الفصل الأول : عموميات حول أسعار النفط والناتج لعام: سنتناول في هذا المبحث إلى.

المبحث الأول : ماهية السواق النفطية و سعر النفط: و تتمثل في:

الفرع الأول :التعريف بالسوق النفطية و سعر النفط : : هناك العديد من التعريفات سنتطرق إلى البعض منها.

اولا – تعريف السوق النفطية :[1]

ان للسوق عدة تعريفات وتغير حسب حالة أو طبيعة السلع او الخدمات المتبادلة و المطروحة في هذه السوق ولعل ابرز التعريفات هي التي سنحاول تلخيصها في ما يلي بالنسبة للسوق النفطية بصفة خاصة

أ– تعريف السوق النفطية : هي تلك الأماكن التي يتم فيها التعامل مع اهم مصدر للطاقة ألى وهو النفط، وتسيير هذه السوق وفق قانون العرض والطلب مع بعض التحفظات وهناك ايضا عوامل اقتصادية لها دخل في التحكم في السوق ، بالإضافة إلى عوامل أخرى سياسية وعسكرية ومناخية وتضارب مصالح بين المستهلكين والمنتجين والشركات النفطية

ب – الاسواق (البورصات) النفطية : وهو ما يعقد فيه اتفاقيات ثنائية بين الدول المنتجة مع الدول الراغبة في الاستيراد، ويتم تحديد الأسعار وفقا لقوى العرض والطلب والزمن او التاريخ التي ستنفذ فيه هذه التعاقدات، ومن المعروف أن كبرى اسواق النفط في العالم توجد في بريطانيا . وتعرف بورصة البترول العالمية **IPE** ومقرها لندن

2 . انواع الاسواق العالمية للنفط : وهناك نوعين من اسواق النفط سنحاول التطرق لهما :

أ– الأسواق الفورية للنفط : وتقع في (سوقي خليج المكسيك وميناء نيويورك بالولايات المتحدة الأمريكية، الخليج العربي، سوق سنغافورة بالشرق الأقصى ، منطقة بحر الكاريبي، سوق روتردام بأوروبا) وعرفت هذه الأسواق من القديم باعتبارها وسيلة عملية للتخلص بأسعار منخفضة من بعض الفوائض النفطية، ولم يكن يتجاوز نطاقها **15 %** من حجم التجارة العالمية للنفط حتى منتصف الثمانينات حيث أدى الاختلال الحاصل على وجود فائض كبير في العرض، ما دفع بهذه الأسواق إلى مرتبة متزايدة الأهمية حتى صارت اسعار التعامل فيها سببا رئيسيا من أسباب عدم استقرار هذه الأسواق.[2]

[1] حمادي نعيمة ، تقلبات أسعار النفط وانعكاساتها على تمويل التنمية في الدول العربية خلال الفترة 1986 – 2008، مذكرة لنيل شهادة ماجستير جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف 2008 /2009 ص 52.

[2] حسين عبد الله، مستقبل النفط العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت الطبعة الثانية 2006 ,ص247.

ب – الأسواق الآجلة أو ما تعرف بالمستقبلية : وهي بورصة نيويورك التجارية , مجلس شيكاغو التجاري، البورصات الدولية للبترول ومقرها لندن . عرفت هذه الأسواق في منتصف الثمانينات، وقد ارتفعت نسبة التعامل في هذه الأسواق، حيث بلغ عدد العقود المتداولة في بورصة نيويورك سنة **1982** ما يقارب**73** الف عقد ليرتفع إلى **467** الف عقد خلال النصف الأول من عام 2002.

3. مميزات الأسواق العالمية للنفط : و تتميز هذه الأسواق من حيث العرض والطلب بعدة خصائص مهمة سنحاول ذكر بعض منها :[1]

-عدم مرونة الطلب على النفط في فترة الآجال القصيرة.

– تأثر السوق النفطية بالأسواق ذات الصلة الوثيقة.

– سوق أكثر تنافسية و سوق شفافة غير مستقرة.

ثانيا – تعريف سعر النفط :

البعض يعتقد بأن تسعيرة النفط عملية سهلة بينما الأمر ليس كذلك إذ أنها تخضع لعدد من المعايير والعمليات المعقدة بالإضافة إلى الظروف الاقتصادية فالسعر الذي يعلن يوميا في وسائل الأعلام هو للبيع الفوري في أسواق البيع ولا يعكس بالضرورة واقع البيع الفعلي النفط المتعاقد عليه سلفا، ويقسم العالم إلى ثلاثة أسواق لبيع النفط وهي ناميكس ووست تكساس في الأسواق الأمريكية و برنت لأوروبا وعمان أو دبي الأسواق شرق آسيا ، وعلى ضوء هذه الأسواق تتم تسعيرة النفط وهناك عدة تعريفات السعر البترول سنذكر البعض منها في التعريفات التالية:

1 – السعر هو عبارة عن قيمة الشيء معبر عنه بالنقود، والسعر قد يعادل على قيمة الشيء أو قد لا يتعادل معها أو يتساوى معها إي قد يكون السعر اقل أو أكثر من الشيء المنتج ومن خلال هذا التعريف للسعر فان السعر البترولي يعني قيمة المادة أو السلعة البترولية معبر عنها بالنقود

2 – سعر النفط : يختلف سعر برميل النفط من منطقة إلى أخرى استنادا إلى عوامل عديدة مثل النقل النوعي ومحتوى البرميل من الكبريت وكذلك المكان الذي تم استخراجه منه، ويعتمد الطلب على النفط اعتماد كبيرة على

[1] سالم عبد الحسن رسن، اقتصاديات النفط، الجامعة المفتوحة طرابلس، الطبعة الأولى 1999،ص194

[2] قويدري قوشيح بوجمعة، انعكاسات تقلبات أسعار البترول على التوازنات الاقتصادية الكلية في الجزائر ، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، 20082009، ص 62

مدى نمو الاقتصاد العالمي، حيث يقول بعض علماء الاقتصاد أن ارتفاع سعر النفط يؤثر سلبية على نمو الاقتصاد عالمية.[2]

الفرع الثاني : أنواع سعر النفط:

ان كل متتبع لتاريخ النفط وتطوراته يدرك ويعي جيدا أن سعر النفط لم يمر بوتيرة ثابتة أنما كانت تتحكم به مصالح خاصة و لقد تعددت واختلفت أنواع اسعار النفط وسنقتصر على بعض الأنواع وهي:

أ– السعر المعلن أو الأسعار المعلنة : يقصد بها أسعار النفط المعلنة رسميا من قبل الشركات البترولية في السوق البترولية، ظهر هذا السعر لأول مرة عام 1880 في الولايات المتحدة الأمريكية من قبل شركة ستاند راندوايل؛ أين تميزت الأسواق آنذاك بوجود عدد كبير من المنتجين وهي الشركة الوحيد التي سيطرة على عمليات انتاج النفط.[1]

ب – السعر السوقي (الحقيقي) : هو سعر السوق الفعلي بالنسبة لكميات النفط الخام المباعة والتي لا تدخل ضمن شبكة الكارتل الدولي، حيث يتم الاتفاق عليه من طرفين يتمتعان باستقلال تام، ويقل هذا النوع عن السعر المعلن بنسبة تزداد كلما ازدادت المنافسة في عمليات البيع.

ج – السعر المتحقق : هو عبارة عن السعر المتحقق لقاء تسهيلات أو حسومات متنوعة، يتوافق عليها الطرفان البائع والمشتري بنسبة مئوية كحسم من السعر المعلن أو تسهيلات في شروط الدفع، والسعر المتحقق هو فعلا عبارة عن السعر المعلن ناقصا الحسومات والتسهيلات الممنوحة من طرف البائع للمشتري، وظهرت هذه الأسعار منذ فترة أواخر الخمسينيات.[2]

د – سعر الإشارة : هذا النوع من الأسعار ظهر في فترة الستينيات واعتمد سعر الإشارة في احتساب سعر البترول بين بعض الدول البترولية المنتجة والشركات الأجنبية، ومن أجل توزيع أو قسمة العوائد البترولية بين الطرفين، إن سعر الإشارة عبارة عن سعر البترول الخام والذي يقل عن السعر المعلن ويزيد عن السعر المحقق، إن هذا السعر أخذت بيه وطبقته العديد من الدول البترولية مثل ما تم بين الجزائر وفرنسا عام 1965.

ك – سعر التكلفة الضريبية : هو السعر العادل لتكلفة إنتاج البترول الخام مضاف إلى قيمة ضريبة الدخل والربح بصورة أساسية العائدة للدولة المانحة لاتفاقيات استغلال الثروة البترولية، إذن هذا السعر يعكس الكلفة الحقيقية

[1] محمد احمد الدوري، محاضرات في الاقتصاد البترولي، ديوان المطبوعات الجامعية،1983،ص168.
[2] قويدري قوشيح بوجمعة،مرجع سابق.

التي تدفعها الشركات البترولية لحصولها على برميل من البترول الخام، وهو الأساس الذي تتحرك فوقه الأسعار المتحققة في السوق فالبيع بأقل من هذا السعر يعني البيع بالخسارة.

ل – السعر الفوري أو الآتي : هو سعر الوحدة البترولية المتبادلة أنيا في السوق البترولية الحرة، وهذا السعر يجسد لقيمة السلعة البترولية نقدنا في السوق الحرة للبترول المتبادل بين الأطراف المنتجة والمستهلكة وبصورة أنية[1].

الفرع الثالث : محددات أسعار النفط:

هنالك عوامل كثيرة تؤثر في تحديد مستوى الأسعار المستخدمة في تجارة النفط الخام نوجز الأهم منها في ما يأتي :

أ– العرض : يعتمد العرض من أنواع النفط الاعتيادية في العالم على الاحتياطات المثبتة و تطورها في الدول المنتجة المعروفة و اكتشاف المزيد من الاحتياطات النفطية في هذه الدول أو في مناطق أخرى من العالم و كميات استخراج النفط من هذه الاحتياطات والطاقات الإنتاجية و التصديرية المتاحة و تطورها أيضا. فكل اكتشاف كبير لاحتياطي جديد و زيادة في الطاقات الإنتاجية و التصديرية أو تعطلها لأي سبب يؤثر على الكميات المعروضة من النفط و بالتالي على الأسعار المحددة . العرض هو الكمية التي يمكن لمنتج توفيرها، سواء كانت هذه الكمية من البترول الخام أو المكرر عند سعر محدد وفترة زمنية محددة ، ويعتبر العرض البترولي استجابة لما يطلبه المستهلكون عند الأسعار السائدة في السوق.[2]

ب – الطلب: إن الطلب و نحطه على النفط المعروض و توقعات تطور السوق النفطية يعتبر العامل الأساس في ارتفاع أو انخفاض الأسعار في العالم. فتوسع الصناعة العالمية المعتمدة على الطاقة النفطية كما هي أو لتوليد الطاقات الأخرى منها و زيادة وسائط النقل بمختلف أنواعها حقا و برا و بحرة في العالم كل ذلك يخلق ظمأ شديدة للنفط ويعتبر ايضا مقدار الحاجة الإنسانية المنعكسة في جانبها الكمي والنوعي على الساعة البترولية سواء كانت خام أو منتجات بترولية عند سعر معين وخلال فترة زمنية محدودة ، بهدف إشباع أو سداد تلك الحاجات الإنسانية سوء أكانت لأغراض استهلاكية أو لأغراض إنتاجية.

ج – الموقع : الموقع الجغرافي المنافذ التصدير لأي نوع من انواع النفط الداخلة إلى السوق يحدد كلفة النقل من منفذ التصدير إلى نقطة الاستلام أو الاستهلاك. فكلما قربت منافذ التصدير من نقاط الاستلام كلما كانت أجور الشحن أقل مما يقلل من السعر. و هذا ما يجعل منافذ التصدير في الخليج العربي و البحر الأبيض المتوسط متميزة بالنسبة للدول المستهلكة الكبرى في جنوب شرق آسيا و أوربا. ولا يخفى بأن مثل هذه المواقع قد انقلبت

في أوقات الأزمات و الحروب إلى نقمة لمصالح تلك الدول كما حصل في الأعوام **1973 و 1980** و **1991 و 2003** مثلا.

د – تكلفة إنتاج البترول : ويقصد بها التكلفة المتوسطة، إي حصة كل برميل من التكلف الثابتة الناجمة عن استكشاف وتطوير الحقول البترولية إلى حين بداية الإنتاج، بالإضافة إلى حصة التكاليف المتغيرة[1].

ك – الخزين : إن الخزين من النفط الخام و مشتقاته لدى الدول المستهلكة في أنحاء العالم و تغير مستوياته إزاء الطلب المستقبلي يلعب دورا كبيرا في أسعار أنواع النفط المخزونة. وقد أثر الخزين المرتفع في الولايات المتحدة الأمريكية بداية أيلول من هذا العام 2006 إلى تراجع سعر النفط بحوالي 12 دولار عن أقصى ما وصل إليه منذ أوائل العام نفسه.

ل – مقابل الاستنفاذ : بمعنى إن يضاف إلى تكاليف الإنتاج مبلغا أضافا مقابل الاستنفاذ الاحتياطات الحالية للبترول، وجدير بالذكر إن عنصر الاستنفاذ إلا انه إذا ما أريد اتخاذ هذا العنصر في حساب الأسعار، فيجب اعتبار احتياطات دول الأوبك ما لو كانت خزانا واحدا ، وذلك لا يقل اهتمام صانعي القرار في السعودية مثلا عن اهتمام الجزائر التي لديها احتياطات متواضعة[2].

م – التغيرات الموسمية : التغيرات الموسمية الاعتيادية لها تأثير قليل على أسعار النفط لأنها تدخل عادة في حساب الأسعار إلا أن التقلبات المناخية غير المتوقعة تؤثر على الأسعار بشكل مباشر. و الكوارث التي حدثت مؤخرة كالتسونامي في أندنوسيا و إعصار كاترينة في لويزيانا بالولايات المتحدة الأمريكية خير مثال على ذلك.

ن – التعويض عن التضخم المالي وتقلب أسعار العملات : إن التضخم وتقلب أسعار العملات قد كلف الدول المصدرة للبترول كثيرا معيار تأكل القوة الشرائية لاحتياطات، وعلى ذلك فهذه الدول لا ترى داعيا للتوسع في إنتاجها إلى حد تراكم الفوائض المالية البترولية تم بعد ذلك بحد أن هذه الفوائض قد انخفضت قيمتها الحقيقية بسبب التضخم وانخفاض قيمة الدولار، بالإضافة إلى التمييز في أسعار البترول يبرر في نظر منتجي ومصدري لبترول أن تتوازن أسعار البترول وإراد هم من دول منظمة**OCDE**.

[1] وصاف سعيد، سياسة امن الإمدادات النفطية وانعكاساتها، مداخلة مقدمة في الملتقى العلمي الدولي حول التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة ، جامعة سطيف، الجزائر، 08 / 07 ابريل 2008 ص 11

[2] علي النعيمي، السعر العادل للنفط، على الحامل thttp / / www . alepe .com

هـ – السياسات : لا شك بأن لسياسات الحكومات المنتجة و المستهلكة للنفط و إستراتيجياتها دورا مهما في صياغة أسعار النفط. و إن الدول الفاعلة في التأثير القوي على الأسعار هي الدول المنتجة و الدول المستهلكة الكبرى إضافة إلى سياسات الشركات النفطية الكبرى التي لا زالت تسيطر على الجزء الأكبر من تجارة النفط العالمية.

الفرع الرابع : طرق التسعير في السوق البترولية

لقد كان التصحيح السعري 1973 نقطة تحول كبيرة في تاريخ الصناعة البترولية، ولذلك ارتأينا أن نميز بين ممارسة التسعير قبل التصحيح السعري 1973 والتسعير بعده[1].

1 – تسعير البترول قبل التصحيح السعري ل 1973:

إن الشركات البترولية العالمية الكبرى كانت تعتبر في هذه المرحلة لانفرادها بالتسعير هو أحد أهم أعمدت استمرارها ورخائها، ويمكن تقسيم هذه المرحلة إلى ثلاثة وراحل فرعية

أ – التسعير حسب نظام نقطة الأساس الوحيدة : كانت الولايات المتحدة في هذه المرحلة اكبر منتجي البترول في العالم، فكانت أسعار البترول تتأثر بنواياها، فكانت أسعار البترول تتحدد بالنسبة للأسعار المعمول بها في خليج المكسيك، فكانت نقطة الأساس الوحيدة[2]

ب – التسعير حسب نظام نقطتي الأساس : بعد انهيار نظام التسعير عل اثر تنبه البحرية البريطانية إلى الارتفاع غير المبرر في أسعار البترول المورد إليها خلال الحرب العالمية الثانية، وتدخلت الحكومة البريطانية ومارست الضغط على الشركات التي لم تحد مفرا من الاعتراف بمنظمة الخليج العربي، كنقطة أساس ثانية لتسعير البترول

ج– التسعير وفق مشاركة الدول المنتجة في تحديد الأسعار : كانت الاتجاهات الوطنية وتزايد الوعي البترولي بالدول المنتجة، وكذا ضغط الرأي العام بها على الحكومات لتحسين من شروط التعامل في البترول وبالأخص الأسعار، ثم جاءت تخفيضات البترول من جانب الشركات سنة 1959 و 1960، من أهم الدوافع التي دعت الحكومات المنتجة لاتخاذ موقف واحد تمخض عنه إنشاء منظمة الدول المصدرة للبترول (الأوبك).

[1] قويدري قوشيح بوجمعة، المرجع سابق،

[2] صديقي محمد عفيفي، تسويق بترولي، مكتبة عين الشمس، الاسكندرية ، الطبعة التاسعة، 2003، ص 248.

2 – تسعير البترول بعد التصحيح السعري ل 1973:

لم تكن أسعار البترول قبل 1973 تخضع لعوامل العرض والطلب، إذ أن السوق كانت تحتكرها قلة، وفي ظل هذه الأوضاع كان سعر البترول يفقد المعنى الاقتصادي لمفهوم السعر، ولم تكن الأسعار تعكس حقوق الدول التي تمتلك البترول، ولكنها تعكس سيطرة شركات البترول[1]

وبعد ما أخذت منظمة الأوبك في أكتوبر 1973 زمام المبادرة في تحديد سعر البترول دون الرجوع إلى الشركات البترولية، حيث بلغ السعر البترولي 10, 34 دولار للبرميل[2]

ولكن بسبب الفوضى التي عرفتها منظمة الأوبك، نكهة تعارض مصالح الدول الأعضاء خاصة نيجريا وإيران وسوء العلاقات العراقية الإيرانية ؛ والمنافسة القوية التي فرضتها الدول غير أعضاء، بزيادة حصتها في الإنتاج، مما ألغي سيطرة هذه المنظمة ، وفتح المجال أمام ميكانيزمات العرض والطلب للتأثير على أسعار البترول.

الفرع الخامس : اثر تقلبات أسعار النفط على الدول المصدرة والصناعية والدول النامية المستوردة :

1 – آثار الارتفاع [3]

أ– اثار الارتفاع في الأسعار على الدول المصدرة : وتتلخص أهم هذه الاثار في :

زيادة كبيرة في العوائد النفطية وانعكاس ذلك على تطور مستوى المعيشة الفردي، و زيادة حجم الفوائض المالية النفطية، حيث ارتفعت الفوائض المالية بنسبة كبيرة جدا من سبعينات القرن الماضي إلى الثمانينات

ب – اثار الارتفاع في الأسعار على الدول الصناعية : وتتلخص آثار ارتفاع الأسعار على هذه الدول فيما يلي :

– زيادة أعباء موازين المدفوعات : حيث تتحمل موازين المدفوعات لهذه الدول عبء كبير جراء ارتفاع وهو الزيادة في قيمة وارداتها النفطية وتكاليف البحث عن الطاقة البديلة

– احتواء الفوائض المالية : حيث أن معظم هذه الفوائض تتسرب خارج الدول المصدرة على شكل استثمارات او ابداعات او واردات متنوعة

ج – اثار الارتفاع في الأسعار على الدول النامية المستوردة : وتتمثل أهم آثار ارتفاع الأسعار على هذه الدول في:

---

[1] محمود يونس، العوامل المحددة لمستقبل أسعار البترول الخام، الدار الجامعية، بيروت، 1986، ص 4-

[2] محمود يونس، نفس المرجع، ص 4.

[3] كامل بكري وآخرون، الموارد واقتصادياتها، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، الطبعة الأولى 1986، ص223

– تفاقم عجز موازين المدفوعات وتدهور شروط التبادل الدولي

– زيادة المديونية الخارجية ، اضافة إلى تزايد عبء خدمة الديون ولا سبيل أمام هذه الدول الا الاقتراض للتخفيف من حدة أزمتها

– الاستفادة من الفوائض المالية النفطية للدول المصدرة حيث تتيح الفوائض التي تحققها الدول النفطية الفرصة أمام هذه الدول للاقتراض لتنمية المشروعات او لدعم الميزانية.

2 – آثار الانخفاض [1].

أ — اثار الانخفاض في الأسعار على الدول المصدرة : وهي عبارة عن انعكاسات لهذه الدول وتتلخص في مايلي :

– انخفاض في العوائد النفطية وتراجع عجلة معدلات النمو الاقتصادي.

– انخفاض حجم الفوائض المالية النفطية ويترتب على هذا لجوء العديد من هذه الدول إلى سحب أموالها المودعة لدى البنوك الاجنبية لتغطية جانب من انفاقها الجاري أو اللجوء للاقتراض.

– تدهور شروط التبادل في غير صالح هذه الدول واتساع فجوة العجز في الحسابات الجارية في موازين المدفوعات

– انخفاض الصادرات البترولية لدى هذه الدول يساهم في الحفاظ على الثروات النفطية و اطالة عمر النفط لديها.

– انخفاض أسعار النفط يشجع الدول على ترشيد النفاق العام وتنويع صادراتها وتوسيع قاعدتها الانتاجية.

ب – اثار الانخفاض في الأسعار على الدول الصناعية : وتتمثل أهم آثار الانخفاض في :

– انخفاض قيمة الناتج العام من البترول وتحسن موازين مدفوعات هذه الدول.

– انخفاض تكاليف انتاج السلع الصناعية.

– تخفيض الاستثمارات المخصصة للبحث عن البترول.

– انخفاض صادرات هذه الدول نتيجة تراجع العوائد النفطية للدول المصدرة خاصة بالنسبة للسلع الاستهلاكية والكمالية.

[1] اموري سمية اثار تقلبات أسعار الصرف على العائدات النفطية مذكرة لنيل شهادة الماجستير، جامعة ابي بكر بلقايد، تلمسان ص احمد منذور، احمد رمضان، اقتصاديات الموارد الطبيعية والبشرية الدار الجامعية للطباعة ، بيروت 1990،ص 193

ج – اثار الانخفاض في الأسعار على الدول النامية المستوردة : وتتمثل هذه الآثار في :

– انخفاض قيمة الناتج العام من البترول لهذه الدول حسب درجة اعتمادها على البترول المستورد

– انخفاضالمعونات التي تقدمها الدول البترولية للدول النامية

– التأثير السلبي على برامج الطاقة في هذه الدول وتراجع عمليات البحث والتنقيب وتطوير مصادر الطاقة البديلة.

المبحث الثاني: الإطار العام للناتج المحلي الإجمالي.

تمهـــــيد:

يتصدر الناتج المحلي الإجمالي الذي يقيس مجمل قيمة السلع والخدمات التي تقوم الدولة بإنتاجها مفاهيم الاقتصاد الكلي وذلك لكونه أكثر المعايير شمولاً ، ويعتبر الناتج المحلي الإجمالي جزء من الحسابات القومية التي تعد ، بمثابة مجموعة من الإحصاءات التي تتيح أمام صانعي السياسة إمكانية تحديد ما إذا الاقتصاد يشهد حالة من الانكماش أو التوسع . أو حتى تقويم النشاط الاقتصا دي ومدى كفاءته وصولاً قياس الحجم الاقتصادي الكلي وغالبا ما يشوب مفهوم الناتج المحلي الإجمالي لبس بينه وبين المفاهيم الأخرى ذات العلاقة به ، لذلك تحاول هذه الدراسة أن تتطرق في هذا الفصل إلي الناتج المحلي الإجمالي ومكوناته ، ويحتوي الفصل على ثلاثة مباحث المبحث الأول بعنوان الناتج المحلي الإجمالي والمبحث الثاني مكونات الناتج والمبحث الثالث بعنوان تطور أهم المؤشرات الاقتصادية في الجزائر (معدل نمو الناتج المحلى الإجمالي بالأسعار الثابتة ومعدل نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي 1970-2017.

–الفرع الأول: تعريف الناتج المحلي الإجمالي:

–لمحة تاريخية عن الناتج المحلي الإجمالي :

تعكس التعاملات اليومية الملايين من الصفقات / التبادلات ولغرض حصرها وتلخيصها ضمن الوحدات المؤسسية التابعة لها وضمن حسابات تعكس طبيعة المعاملات الاقتصادية، لابد من الاعتماد على الحسابات القومية للقيام بهذه المهمة.

بدأت فكرة إصدار نظام للحسابات القومية ذو صفة دولية في الأربعينات من القرن عندما مولت منظمة التعاون الأوروبي (**OEES**) وحدة بحوث الحسابات القومية بجامعة كامبردج ، والتي انبعثت منها فكرة ما يعرف ألان

بنظام الحسابات القومية **System Of National Accounts** بعد ذلك قام المكتب الإحصائي في الأمم المتحدة بإصدار نظام للحسابات القومية للأمم المتحدة عام **1953**م [1] .

بعد ذلك في عام **1968م** جرى تطوير النظام ، حيث أدخلت على هذا النظام العديد من التعديلات ومع تطوير الأسواق المالية وزيادة الاهتمام بالاعتبارات البيئية وتعقد المعاملات الاقتصادية بدأ العمل في منتصف الثمانينات بتطوير النظام من خلال اجتماعات كافة لجان الأمم المتحدة ونتيجة لتلك الاجتماعات تم إصدار النظام بشكله المطور **1993**م. وأخيرا صدرت النسخة الأخيرة من هذا الدليل عام **2008**م حيث تم اعتماد هذا النظام بشكل أساسي لهدفين :

- **الأول:** تسهيل الحسابات القومية.

- **الثاني:** جعل المقارنات بين الدول منطقية وقابلة للتطبيق ، ومع ذلك يجب الأخذ في الاعتبار أنه لا يمكن تطبيق النظام بشكل موحد والسبب يعود إلى اختلاف بنية النظام الاقتصادي من بلد للأخر.

- مفهوم الناتج المحلي الإجمالي:

يقصد به مجموع قيم السلع والخدمات النهائية التي أنتجها الاقتصاد في فترة زمنية معينة تقدر بسنه. فهو يمثل قيمة السلع الخدمات بأسعار السوق، علماً بأن السلع والخدمات الوسيطة أي التي استخدمت في إنتاج سلع أخري لا تحسب تفادياً للتكرار الحسابي.[2]

عادة ما يفرق علماء الاقتصاد والمحاسبة القومية بين ما ينتج على أرض بلد ما بغض النظر عن جنسية عوامل الإنتاج التي ساهمت في إنتاجه، وبين ما ينتج بواسطة عوامل إنتاج وطنية سواء تم داخل الحدود الجغرافية للبلد أو خارجها.

فالأول يطلق علية لفظ الناتج المحلي، أما الثاني فيطلق علية لفظ الناتج القومي وتكون العلاقة بين الناتج القومي والناتج المحلي كما يلي:[3]

الناتج القومي = الناتج المحلي + مستحقات عوامل الإنتاج الوطنية في الخارج – مستحقات عوامل الإنتاج الخارجية في الداخل.

---

[1] - Vanoli,A,A(2005) History of Na onal Accoun ng Ios Press,Amsterdam,p5

[2] – حربي محمد موسي عريقات،(2006) الاقتصاد الكلي،الأردن: دار وائل للنشر جامعة الإسراء، الطبعة الأولي، ص6.

[3] - رمضان محمد مقلد وآخرون ،(2007) الاقتصاد الكلي،(الإسكندرية: الدار الجامعية، الطبعة الأولى، ص37-38.

وبالتالي في معظم الأقطار يعد الناتج القومي الإجمالي المقياس الرسمي الأساسي لمجموع الإنتاج .

على إن هذا لا يساوي قيمة الإنتاج المصنوع في داخل القطر المعني.

أما مجموع الإنتاج لجميع الموارد الاقتصادية الموجودة في داخل القطر فهو الناتج المحلي الإجمالي. والفرق بين هذين المجموعين ينجم عن الفرق في تملك الموارد الاقتصادية. فبعض الدخل الذي تقله هذه الموجودات (مثلاً بشكل فوائد وأرباح) يخرج من البلد ويذهب إلى الملاك الأجانب. وهذا المال المتدفق من الخارج والناجم عن أمر عناصر الإنتاج يعرف بأنه دخل من الملكية يدفع إلي الخارج، ومن الناحية الأخرى يمتلك المقيمون في البلد في أموال كثيرة موجودات تقل الدخل وتقع في الخارج، ولذلك نجد هنالك تدفقاً من الأموال يأتي من الخارج بشكل فوائد وأرباح، ويعرف هذا التدفق الوارد من الدخل باسم دخل الملكية من الخارج.

ويضاف الفرق بين هذين التدفقيين من دخل الملكية إلى الناتج المحلي الإجمالي للتوصل إلى الناتج القومي الإجمالي وعلى هذا الأساس:

الدخل المحلي الإجمالي + دخل الملكية الصافي من الخارج = الدخل القومي الإجمالي.

وخلاصة القول: أن الناتج المحلي الإجمالي هو مجموع الإنتاج من الموارد الموجودة في قطر معين بصرف النظر عن الأماكن التي يعيش فيها أصحاب تلك الموارد.[1]

- **أهمية الناتج المحلي الإجمالي في الاقتصاد :**

تأتي الأهمية الأساسية للناتج المحلي الإجمالي في الاقتصاد من كونه مؤشراً رئيساً لتحديد الكثير من الحقائق في هذا الاقتصاد والتي منها:

-متابعة التقلبات الاقتصادية (الدورية وغير الدورية)، قصيرة ومتوسطة وطويلة الأجل.

- تشخيص واقع الاقتصاد موضوع الدراسة ومقارنته بالاقتصاديات الأخرى من حيث التخلف أو التقدم في كفاءة النمو.
- يمكن الاعتماد على التنبؤات الاحتمالية والإسقاطات القياسية بمؤشرات الناتج المحلي الإجمالي

[1] – محمد عزيز وآخرون ،(1992) الاقتصاد الكلي، (بنغازي، جامعة قاريونس، الطبعة الأولي، ص16.

(الدخل القومي، متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي، والتوزيع بين الاستهلاك والادخار أو الاستثمار، والعلاقة بين الأجور والدخول الرأسمالية) ؛ وذلك للأغراض التخطيطية وبما يمكّن المخططين وصانعي القرارات من التغريب بين التوجهات التحليلية النمطية والتوجهات التحليلية الواقعية لهذه المؤشرات في المستقبل.

- تشخيص واقع النظام الاقتصادي من خلال تحديد العلاقة أو النسبة ين القطاعين العام والخاص باستخدام مؤشر الناتج المحلي الإجمالي.

- يعد الـ (**GDP**) مؤشراً مهماً في إعداد السياسات الخاصة بالسكان؛ وذلك لأن معدل نمو السكان يمثل دوراً سلبياً عند تحديد معدلات نصيب الفرد من الدخل القومي.

و. إن أية سياسة اقتصادية (مالية أو نقدية أو تجارية) لابد لها وأن تراجع الحسابات القومية، وذلك لأن أي عجز أو فائض في الميزانية العامة أو في الميزان التجاري ، أو في ميزان المدفوعات سينعكس حتماً على معدلات الـ(**GDP**) وكذلك على العلاقة بين القيمة الاسمية والقيمة الحقيقية لهذا الناتج.

- الناتج المحلي الإجمالي يلخص النشاطات الاقتصادية التي قام بها المجتمع خلال فترة معينة غالباً سنة.

- الناتج المحلي الإجمالي يلخص ما تخلصت عليه عناصر الإنتاج من عوائد نتيجة مساهمتها في الإنتاج المحلي.

- الناتج المحلي الإجمالي يعتبر مؤشر اقتصادي هام يمكن استخدامه للتحليلات الاقتصادية ووضع الخطط السياسات التنموية ، ومعرفة توجهات الاقتصاد الحالية.

- لناتج المحلي الإجمالي بطريقة الإنفاق ،يمكن من معرفة توجهات الاستهلاك للقطاعات الرئيسية والمستهدفة.

- تستخدم السلاسل الزمنية للناتج المحلي الإجمالي لإجراء التنبؤات الاقتصادية الهامة لمتخذي القرارات.

يمكن استخدام مؤشر نصيب الفرد من الناتج المحلي كمقياس لمستوى المعيشة بشكل تقريبي.

- أنواع الناتج المحلي الإجمالي:

أولا/الناتج المحلي الإجمالي الاسمي أو النقدي:

هو عبارة عن مجموع حاصل ضرب الكميات المنتجة من السلع والخدمات في ذلك العام بأسعارها في نفس العام. وبالتالي الناتج المحلي الإجمالي الأسمى يحسب على أساس القيمة السوقية لأسعار السلع والخدمات المنتجة في كل عام.

والناتج المحلي الإجمالي الاسمي يقيس قيمة الناتج في فترة معطاة بأسعار استهلاك الفترة أو كمانفترض أحياناً بالأسعار الجارية.

ويتضح لنا أن الناتج المحلي الإجمالي يتغير من عام لآخر لسببين: الأول هو أن الناتج العيني من السلع يتغير والسبب الثاني: هو أن أسعار السوق تتغير. وبالنسبة للحالات المتطرفة والغير واقعية يمكن تصور أن اقتصاد ما ينتج نفس الناتج في سنتين تضاعفت بينهما الأسعار وفي هذه الحالة نجد أن الناتج المحلي الإجمالي الاسمي قد تضاعف أي أصبح في السنة الثانية ضعف ما كان عليه في السنة الأولى حتى بالرغم من أن الناتج العيني في الاقتصاد لم يتغير كلياً .

ثانيا/الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي:

إجمالي القيم النقدية بأسعار سنة الأساس للسلع والخدمات النهائية المنتجة داخل الاقتصاد المحلي بواسطة عناصر الإنتاج الموجودة داخل المحيط الجغرافي خلال فترة زمنية معينة تكون سنة عادة.

بالتالي الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي يحسب على أساس أسعار السنة السابقة لسنه المقارنة أي الأسعار السنة الثابتة في سنه الأساس.[1] وأن الناتج المحلي الإجمالي الاسمي يقيس التغيرات في الناتج العيني في الاقتصاد بين فترات زمنية مختلفة وذلك من خلال تقويم جميع السلع المنتجة في الفترتين بنفس الأسعار أي بالأسعار الثابتة. ومن الواضح أن التغيرات في إجمالي الناتج المحلي الإجمالي الاسمي لا تقول لنا أي شيء فيما يختص بكفاءة وأداء الاقتصاد في إنتاج السلع والخدمات . وكذلك فإن هذا هو السبب الذي من أجله نحن نفضل استخدام إجمالي الناتج المحلي الحقيقي وليس الاسمي وذلك كمقياس أساسي لمقارنة الناتج في السنوات مختلفة.[2]

ثالثا/الناتج المحلي والناتج القومي الإجمالي:

أ/الناتج المحلي الإجمالي:

إجمالي القيم النقدية للسلع والخدمات النهائية المنتجة داخل الاقتصاد المحلي بواسطة عناصر الإنتاج الموجودة داخل المحيط الجغرافي خلال فترة زمنية عادة ما تكون سنة .

---

[1] . خالد وأصف الوزني وآخرون ،(2001)مبادئ الاقتصاد الكلي بين النظرية والتطبيق،عمان: دار وائل للنشر، الطبعة الرابعة، ص1121م.

[2] . أحمد فريد مصطفى ،(2008) التليل الاقتصادي الكلي، أساسيات – تطبيقات رياضية – حلول التمارين، الإسكندرية، مؤسسة شباب الجامعة،، ص ،121.

ب/ الناتج القومي الإجمالي:

إجمالي القيم النقدية للسلع والخدمات النهائية المنتجة بواسطة مواطني البلد سواء كانوا مقيمين بداخلالبلد أم بخارجه واستثناء القيم النقدية للسلع والخدمات المنتجة بواسطة غير المواطنين خلال فترة زمنية معينة عادة سنة.

الناتج القومي الإجمالي :

الناتج المحلي الإجمالي + صافي عوائد عناصر الإنتاج الخارجي(ما يدخل الاقتصاد مطروحاً منه ما يخرج منه).

كما يتضح أعلاه أن الناتج المحلي الإجمالي يعبر عن مجموع قيم السلع والخدمات النهائية التي يتم إنتاجها بواسطة عناصر الإنتاج الموجودة بداخل المحيط الجغرافي ، إلا أن جزء من هذه العناصر قد يكون مملوكاً لغير مواطني الدولة، وهذا يؤدي إلى أن جزء من عوائد عناصر الإنتاج المملوكة لغير المواطنين تحول إلى الخارج .وفي نفس الوقت هناك بعض عناصر الإنتاج الوطنية تعمل خارج الحدود الجغرافية مما يؤدي إلى تحويل العوائد التي يحصلون عليها إلى داخل اقتصاد البلد الموطن .والفرق بين ما يدخل الاقتصاد وما يخرج منه يسمى صافي عوائد عناصر الإنتاج الخارجية (وبالتالي يعبر الناتج القومي الإجمالي بشكل أدق عن الإنتاجية الحقيقية لأفراد ذلك الوطن ، لكن ذلك لا يعني أن الدولة لا تستفيد من الفرق بين الناتج المحلي الإجمالي والناتج القومي الإجمالي ، فالعاملون الأجانب من جهة أخرى يساعدون في عملية التنمية الاقتصادية.[1]

رابعا/الناتج المحلي الإجمالي والناتج المحلي الصافي:

أ–الناتج المحلي الإجمالي :

إجمالي القيم النقدية للسلع والخدمات النهائية المنتجة داخل الاقتصاد المحلي بواسطة عناصر الإنتاج الموجودة داخل المحيط الجغرافي خلال فترة زمنية عادة ما تكون سنة.ويتم حساب الناتج المحلي بدون استثناء إهلاك رأس المال.

ب–الناتج المحلي الصافي:

إجمالي القيم النقدية للسلع والخدمات النهائية المنتجة داخل الاقتصاد المحلي بواسطة عناصر الإنتاج الموجودة داخل المحيط الجغرافي خلال فترة زمنية عادة ما تكون سنة.ويتم حساب الناتج المحلي بعد استثناء إهلاك رأس المال.

الناتج المحلي الصافي = الناتج المحلي الإجمالي – إهلاك رأس المال.

[1] - ـ مهند بن عبد الملك السلمان واحمد بن بكر(2016)، مفهوم الناتج المحلي الإجمالي دراسة وصفية ، مؤسسة النقد العربي السعودية ، ص11.

يجب ملاحظة أن الناتج المحلي الإجمالي لا يأخذ في الحسبان الحقيقة القائلة بأن الأصول الرأسماليةفي الدولة مثل الآلات والمعدات والمباني تستهلك على مر الزمن وبالتالي تتهالك المعدات وتصبح غير قابلة للاستعمال مع مرور الزمن لذا يجب أن يؤخذ في الحسبان تناقص قيمتها نتيجة الاستعمال أو حتى ينتهي عمرها الافتراضي عند حساب الناتج المحلي الإجمالي ، لذلك يمكن استخدام مقياس أخر للاقتصاد وهو عبارة عن الناتج المحلي الإجمالي بعد استبعاد استهلاك رأس المال مما ينتج مفهوماَ جديداَ وأدق أو أكثر مصداقية وهو(الناتج المحلي الصافي) بحيث يعبر ذلك المفهوم عن القيمة الحقيقة للاقتصاد وعن قيمة النواتج الحالية الحقيقية وليس قيمتها السابقة [1].

-الفرع الثاني: طرق قياس الناتج المحلي الإجمالي :

- طرق قياس الناتج المحلي الإجمالي:

توجد ثلاث طرق لحساب الناتج المحلي الإجمالي ، وهي طريقة الإنتاج وتحتوي على مسارين للتقدير ، الأول القيمة المضافة والثاني النهائية ، وطريقة الدخل وطريقة الإنفاق . وتلك الطرق الثلاث تعطي في الأخير نفس النتيجة تماما . لكن تختلف في كيفية تقدير الناتج المحلي الإجمالي ، فتقدير الإنتاج هو القيم النقدية لما يتم إنتاجه ، وتقدير الدخل وهو تقدير عوائد من قام بالإنتاج ، وتقدير الإنفاق هو تقدير إنفاق من حصل على الدخل من عناصر الإنتاج .

كل حساب هناك بنود يتم عرضها وقد تحتوى بعض الطرق على أكثر من طريقة عرض ، فطريقة الإنتاج تعرض بنودها بطريقتين : الأولى : حسب النشاط الاقتصادي والثانية : حسب القطاع التنظيمي.

طريقة الخل طريقتين لعرض بنودها أيضا الأولى : إجمالي الدخل من عوامل حسب النشاط والثانية هيكل تكلفة الناتج المحلي ،.

إما طريقة الإنفاق تحوي طريقة واحدة [2].

---

[1] – مهند بن عبد الملك السلمان واحمد بن بكر(2016)، مرجع سبق ذكره ، ص8.

[2] – المصدر السابق ، ص 9

1/طريـقة النــاتج :

قياس الناتج المحلي طبقا لهذه الطريقة، يتضمن فقط القيمة السوقية للسلعة النهائية ولا يتضمن قيمة كل السلع الأولية والوسيطة التي ساهمت في إنتاج السلع النهائية.عند حساب قيمة السلع الأولية والوسيطة ضمن قيمة الناتج المحلي سيؤدي إلى حدوث ازدواجية في الحساب ، حيث أن قيمة تلك السلع احتسبت ضمن قيمة السلعة النهائية . ولتفادي الازدواجية في الحساب سيتم التوصل إلى قيمة الناتج المحلي أماباحتساب القيمة النهائية للسلعة مقومة بسعر السوق أو عن طريق القيمة المضافة والتي تساوى الفرقبين قيمة الإنتاج وقيمة مستلزمات الإنتاج. أن الناتج المحلي يمثل تدفقا، كما انه طبقا لهذه الطريقة فان الناتج المحلي يحتوى على القيم السوقية للسلع النهائية والخدمات التي انتهجت فعليا خلال السنة ويحتوي كذلك على السلع التي تدخل السوق.

2/ طريــقة الدخل:

الدخل المحلي هو مجموع دخول عناصر الإنتاج التي أسهمت في العملية الإنتاجية خلال فترة زمنية محددة غالبا ما تكون سنة. من خلال التعريف السابق يتبين أن عناصر الإنتاج يجب أن تساهم في العملية الإنتاجية لكي تدخل ضمن تعريف الدخل المحلي. وعليه، فان مدفوعات الضمان الاجتماعي وانتقال ملكية الأصول لا تدخل ضمن تعريف الدخل المحلي

صافي الدخل المحلي = الأجور والمرتبات + الأرباح والفوائد الربوية + الإيجارات + دخول أصحاب الأعمال الصغيرة

إجمالي الدخل المحلي هو (إجمالي الناتج المحلي بطريقة الدخل) = صافي الدخل المحلي + الضرائب غير المباشرة + إهلاك رأس المال – الإعانات الإنتاجية.

3/ طريـقة الإنفــاق:

الناتج المحلي الإجمالي بطريقة الإنفاق بحيث: الإنفاق الكلي = الإنفاق الاستهلاكي الخاص ونقصد به الإنفاق الاستهلاكي للقطاع العائلي + الإنفاق الاستثماري + الإنفاق الحكومي + صافي التعامل الخارجي (الصادرات ناقص الواردات)

إن الاستثمار من وجهة نظر الفرد قد لا يعد استثمار من وجهة نظر المجتمع. فشراء الفرد لأسهم شركة قائمة يعد استثمارا من وجهة نظر الفرد أما من وجهة نظر المجتمع فيعتبر ذلك تحويلا للملكية .

بينما يعد شراء الأسهم لإنشاء شركة ما استثمارا من وجهة نظر الفرد والمجتمع.

– مقاييس الناتج المحلي الإجمالي:

صافي الناتج المحلي (**NDP**)

صافي الناتج المحلي = إجمالي الناتج المحلي – اهتلاك رأس المال

يمكن الحصول على صافي الناتج المحلي عندما يتم استخدام صافي الاستثمار عوضاً عن إجمالي الاستثمار في حساب إجمالي الناتج المحلي .

الناتج المحلي الإجمالي بطريقة الإنفاق = (الإنفاق الاستهلاكي الخاص) الإنفاق الاستهلاكي للقطاع العائلي+ إجمالي الاستثمار+ الإنفاق الحكومي + صافي التعامل الخارجي (الصادرات– الواردات).

أ – صافي الناتج المحلي :

ويعني أن إنتاج السلع والخدمات هناك ضرورة لاستخدام الآلات والمعدات والمباني والتي تفقد نتيجة للاستهلاك نسبة من عمرها وطاقتها الإنتاجية مع مرور الزمن ، ويسمى بإهلاك رأس المال ذلك ويقوم المنتج بتخفيض مبلغ من صيانة الآلات والمعدات ومن اجل شراء آلات ومعدات جديدة تحل محل القديمة وعند خصم قيمة المبلغ المخصص لإهلاك رأس المال من إجمالي الناتج المحلي نحصل على صافي الناتج المحلي .

صافي الناتج المحلي = إجمالي الناتج المحلي – إهلاك رأس المال .

–العوامل المحددة لحجم الناتج المحلي الإجمالي [1]:

1–الظروف الطبيعية التي لا يستطيع الإنسان السيطرة عليها أو التنبؤ بها مثل الزلازل والظروف الجوية المناخية المختلفة.

2–الاستقرار السياسي للدولة والذي يؤثر على كمية وقيمة ما ينتج من السلع والخدمات، فالحروب مثلاً لها أثر مدمر على الناتج القومي من خلال تدمير المصانع.

3–كمية ونوعية الموارد الطبيعية والتي تحد من نوعية وكمية ما ينتج وبالتالي قيمة الناتج المحلي الإجمالي.

[1] - مهند السلمان، أحمد البكر، (2016) إدارة الأبحاث الاقتصادية، مفهوم الناتج المحلي الإجمالي دراسة وصفية ، مؤسسة النقد العربي السعودي ، ص 28 .

4– علاقة عناصر الإنتاج والبيئة المحيطة، ومدى تطبيق الدولة لمبدأ تقسيم العمل في الإنتاج والتقدم التكنولوجي.

– الفرع الثالث: مشاكل حسابات الناتج المحلي الإجمالي:

يرى مفكرون اقتصاديون أن المقارنة أو التقييم بالناتج المحلي الإجمالي **GDP** كمقياس لنجاح أو فشل جهود التنمية في قطر ما ، هو أمر غير دقيق بل إنه مقياس مضلل وخطر لأن الشيء الوحيد الذي يقيسه هو القيمة السوقية لجميع السلع والخدمات التي ينتجها قطر ما ، فيما لا يقول شيئاً عن من استهلك من السلع والخدمات . وحسب الفهم الصحيح ، فأن قيمة ما ينتج قد تختلف كثيراً أو قليلاً عما استهلك ، هذا عدا عن تجاهل التوزيع وحسب هذا المعيار ، يعتبر كثير من الأقطار ذات دخل متوسط على الرغم من سوء التوزيع ، فلا تكشف المقارنات الدولية الحقيقية .

أما العيب الأخر في هذا المقياس فهو تغيبه للقطاع غير الرسمي في الاقتصاد، والذي يوفر العيش لجماهير واسعة من الناس . لأنه مقياس يعتمد على تقديرات كمية نقدية ، فأنه لا يعكس مدى جودة التعليم أو الصحة أو الاستدامة[1] ويقول كينيدي إن الناتج المحلي الإجمالي للبلاد (**GDP**) يقيس كل شيء عدا ما يجعل الحياة جديرة بالاهتمام .

تم تطوير هذا المؤشر أو المقياس الاقتصادي في ثلاثينيات وأربعينيات القرن الماضي في خضم فورة كساد اقتصادي عظيم وحرب عالمية ، بل وحتى قبل أن تبدأ الأمم المتحدة طلبها من الدول بجمع البيانات الخاصة بالناتج المحلي الإجمالي . كان سايمون كوزنتس هو المصمم الرئيس للمقياس ، قد حذر من مساواة نمو الناتج المحلي الإجمالي بمفهوم الرفاهية .

يقيس الناتج المحلي الإجمالي أساسا تعاملات الأسواق ، ويتجاهل التكاليف الاجتماعية ، والتأثيرات البيئية ، وعدم تكافؤ الدخل ، فلو استخدمت إحدى الشركات نظاماً للمحاسبة على شاكلة الناتج المحلي الإجمالي فسيكون هدفها تعظيم الإيرادات الإجمالية على حساب الربحية ، أو الكفاءة أو الاستدامة أو المرونة وهذا بالكاد أداء ذكي ، أو مستدام ، لكن منذ نهاية الحرب العالمية الثانية ، ظل تعزيز نمو الناتج المحلي الإجمالي هو الهدف الأول للسياسة القومية في كل دولة تقريباً .

[1] - حسنى عاش ، (2015)عيوب في مقياس معدل الناتج المحلي الاجمالي ، المكتبة الاردنية ، الاردن .

في هذه الأثناء أصبح الباحثون أقدر على قياس ما يجعل الحياة جديرة بالاهتمام ، وأصبح ممكناً تقدير النتائج البيئية والاجتماعية لنمو الناتج المحلي الإجمالي ، وكذلك عدم تكافؤ الدخل وإجراء مسح شامل وكمي لسيكولوجية الرفاهية البشرية [1] .

أن أوجه القصور في الناتج المحلي الإجمالي جلية ألان فزيادة معدلات الجريمة لا تنهض بمستويات المعيشة لكن يمكنها رفع الناتج المحلي الإجمالي بزيادة الإنفاق على منظومات الأمن.

عموماً تتمثل مشاكل حساب الناتج المحلي الاجمالي في الاتي :

صعوبة حساب القيم لكل الدخول الناتجة عن النشاط الاقتصادي مثل خدمات العقار المسكون من مالكه وغير المعلن عنه وخاصة في الدول التي تتصف بضعف الأجهزة المحاسبية الضريبية

صعوبة حساب القيم النقدية للناتج الإجمالي من بعض السلع والخدمات ، مثل المنتجات التي لاتدخل في نطاق التبادل النقدي في السوق كالمنتجات التي يستهلكها منتجوها ، وخدمات ربة المنزل فيالبيت أو خدمات الطبيب لأهل منزله أو خدمة الكهربائي والسباك والنجار وبالتالي تظهر قيمة الناتج المحلي الإجمالي أقل من القيمة الحقيقية

صعوبة تقدير حجم المخزون السلعي، وأيضا صعوبة تقدير إهلاك رأس المال لكل عنصر إنتاجي.

مشكلة التغير المستمر في هياكل الأسعار العامة ، والأسعار القياسية حيث يؤثر بشكل كبير في الناتج المحلي الإجمالي بشقيه الاسمي والحقيقي .

مشكلة اختلاف قيم العملات بين الدول ووجود أكثر من سعر للعملة الوطنية (رسمي وحقيقي) مما يجعل المقارنة بين الدخول القومية غير دقيقة.

الأنشطة غير النظامية أو المسمى اقتصادياً باقتصاد الظل ، لا يحسب في الناتج المحلي الإجمالي حيث تتمتع تلك النشاطات بالدفع النقدي أو المقايضة بهدف التهرب من رقابة الدولة وبالتالي عدم احتسابها.

لا يعكس الناتج المحلي الإجمالي الآثار السلبية على البيئة مثل أثار المصانع مثلاً لصعوبة تقديره وطرحه من الناتج المحلي الإجمالي.[2]

---

[1] Van Den Bergh , J.C.J.M . J. (2009) Econ .Psychol , p 30 . -

[2] - مهند السلمان، أحمد البكر، (2016) إدارة الأبحاث الاقتصادية، مفهوم الناتج المحلي الإجمالي دراسة وصفية ، مؤسسة النقد العربي السعودي، ص29 .

الفرع الرابع: أثر السياسات الاقتصادية في الناتج المحلي الإجمالي:

اولآ : أثر السياسة الاقتصادية في الناتج المحلي الإجمالي :

تحتل السياسة الاقتصادية موضعاً بالغ الأهمية في الفكر الاقتصادي المعاصر، حيث تسعى أي سياسة اقتصادية إلى تحقيق مجموعة من الأهداف باللجوء إلى مجموعة من الأدوات والمتمثلة في السياسة المالية والسياسة النقدية والتجارية ، حيث نجد أكثر من وجهة نظر حول أثر هذه الأدوات في الناتج المحلي الإجمالي ، وهذا ما سنحاول توضيحه في هذا المبحث .

ثانياً : أثر عرض النقود في الناتج المحلي الإجمالي :

إن أي تأثير يحصل نتيجة لتغير في عرض النقود سوف يؤثر في الناتج المحلي الإجمالي فعند اعتماد السلطة النقدية سياسة نقدية توسعية فأنها سوف تقوم بزيادة عرض النقود ، وهذه الزيادة في عرض النقود ستؤدي إلى ارتفاع المستوى العام للأسعار وتدفع كذلك نحو انخفاض معدل الفائدة وهذا الانخفاض بدوره سيفضي إلى توسع حجم الاستثمارات (نتيجة للعلاقة السالبة بين الاستثمارات ومعدل الفائدة) والذي ينجم عنه زيادة الدخل ، وهذه الزيادة في الدخل سيتولد عنها زيادة في الطلب الكلي ،أي أنها تؤدي إلى زيادة احد أو بعض أو كل مكوناته (الاستهلاك ، الاستثمار ، الإنفاق الحكومي ، الاستيراد) وهذه الزيادة في الدخل ستعمل على زيادة الناتج المحلي الإجمالي ، وبالعكس في حالة إتباع السلطة النقدية لسياسة انكماشية ، فأنها ستقوم بتقليص عرض النقود (لمعالجة حالة تضخمية معينة) وهذا سيؤدي إلى انخفاض المستوى العام للأسعار، وارتفاع أسعار الفائدة والذي يدفع نحو تقليل الاستثمارات وهي إحدى مكونات الطلب الكلي ، وبالتالي فان انخفاضها سوف يسبب انخفاضه، وهذا يفضي إلى انخفاض الدخل ، وبالتالي انخفاض الناتج المحلي الإجمالي نستنتج من كل ما سبق أن عرض النقود له تأثير مهم على الناتج المحلي الإجمالي ويرتبط معه بعلاقة موجبة [1]

ثالثاً : أثر سياسة الإنفاق العام على الناتج المحلي الإجمالي :

امتثالاَ للتحليل الكينزي فان استخدام الحكومة الإنفاق كأداة من أدوات السياسة المالية يعتبر وسيلة فعالة التأثير على مستوى النشاط الاقتصادي ، من خلال تأثير سياسة الإنفاق العام على مستوى الطلب وبالتالي التأثير في حجم الناتج المحلي الإجمالي.

[1] - عبد الحسين جليل ألغالبي وأخرون ، (2008)استجابة المتغيرات الاقتصادية الكلية في المجاميع النقدية في عينة من الدول النامية ، مجلة القادسية للعلوم الإدارية والاقتصادية ، جامعة القادسية ، المجلد العاشر ، العدد (1)، ص 193.

لقد قام كينز بشرح العلاقة بين الإنفاق العام ونمو الناتج المحلي الإجمالي في الأجل القصير باعتبار الإنفاق العام متغير خارجي ومن خلال النموذج الكينزي فان خفض الإنفاق العام يؤثر سلباً على الطلب وحجم الدخل مباشرة ونشؤ أثر مضاعف سلبي يؤدي إلى انخفاض حجم العمالة بالإضافة إلى انخفاض معدلات الفائدة وتدهور سعر الصرف ، كما أننا قد نجد علاقة سلبية بين الإنفاق العام ونمو الناتج في بعض الدول ، وذلك راجع إلى عدة أسباب على رأسها غلبة الإنفاق العسكري على بقية الأنواع الأخرى من الإنفاق وتوجيه الإنفاق العام على القطاعات غير المنتجة لا يساهم في زيادة معدل نمو الناتج .

ومن خلال مساهمة الدولة في الطلب الكلي بهدف تحقيق الاستقرار الاقتصادي تزيد من الإنفاق العام في أوقات الانكماش وتحد منه في أوقات التوسع والازدهار ، بحيث تدخل الحكومة عن طريق سياسة الإنفاق العام في الاقتصاد بطريقتين ، ففي حالة الفجوة الانكماشية والتي تعود إلى طلب كلي غير كاف تزيد الحكومة من الإنفاق العام بهدف زيادة الطلب الكلي وبالتالي الناتج المحلي الإجمالي ، أما في حالة فجوة تضخمية والتي تعود إلى طلب كلي اكبر من العرض ، تقوم الحكومة بخفض الإنفاق العام ليخفض الطلب الكلي ليعود الناتج المحلي الإجمالي لمستوى التشغيل الكامل [1]

رابعاً : أثر الضريبة على الناتج المحلي الإجمالي :

كان دور الضريبة يقتصر على تحقيق موارد مالية لتغطية النفقات فقط لكن حديثاً نجد أن الدولة تتدخل في الحياة الاقتصادية من خلال فرض الضرائب ، كان تستعملها للتأثير على كفاءة استخدام الموارد وذلك عن طريق التأثير على الأسعار النسبية للمنتجات وعناصر الإنتاج إذ أن تغيير الأسعار بالارتفاع قد يكون مرتبط بفرض الضرائب . لابد أن يأخذ النظام الضرائب بعين الاعتبار قدرة الأفراد على إشباع الحاجات المختلفة أي ضمان مستوى الاستهلاك، وكذا المحافظة على قدرتهم في القيام بعمليات التراكم الرأسمالي لعملية الإنتاج . ويمكن للضرائب أن تؤثر سلبياً على قدرة الأفراد على العمل ، بحيث تخفيض من قدرتهم الإنتاجية ، وذلك يحدث في حالة ما إذا أدت الضرائب إلى حرمان الإفراد من جزء من الدخل وبالتالي التقليل من استهلاكهم الضروري ، ولأجل ذلك تلجأ معظم التشريعات الضريبية في العالم إلى فرض إعفاءات في مجال الضرائب على الإنتاج وكذا الاستهلاك وهذا لمراعاة الحد الأدنى لمعيشة الإفراد

[1] ـ وليد عبدالحميد عايب ، (2010)الآثار الاقتصادية الكلية لسياسة الإنفاق العمومي ،دراسة تطبيقية قياسية لنماذج التنمية ، مكتبة حسن المصرية ، الطبعة الأولى ، لبنان ، ص73 .

إن تخفيض الضرائب على دخول العمال والاستهلاك الضروري ، يؤدي إلى التأثير في قدرة الإفراد على العمل في ميلهم نحوه ، وذلك يؤدي بدوره إلى الزيادة في معدلات الإنتاج والإنتاجية ، تؤدي الضرائب المباشرة وغير المباشرة إلى رفع نفقة الإنتاج وتخفيض الربح ، بمعنى أخر تتناسب الضرائب طردياً مع تكلفة الإنتاج وعكسياً مع الربح وذلك حسب أنواع السوق المختلفة [1] .

خامساً : أثر السياسة التجارية في الناتج المحلي الإجمالي :

إن وجود علاقة قوية بين الناتج المحلي وقطاع التجارة الخارجية بالبلدان النامية يعكس في الواقع قوة تأثير هذا القطاع على النشاط الاقتصادي، ويدل بكل وضوح على نمو هذه البلدان ليس ذاتيا وإنما يعتمد في المقام الأول على عوامل خارجية، ولهذا ظهرت عدة نماذج للنمو الاقتصادي تتخذ من قطاع الصادرات العنصر الفعال القائد للنمو، كما أبدت الدراسات التطبيقية صحة الدراسات النظرية بهذا الشأن وأوضحت وجود عامل ارتباط واضح بين الصادرات ومعدل النمو الاقتصادي.

وقد أكد الاقتصادي البريطاني ألفريد مارشال أن التجارة الخارجية القائمة على التخصيص وتقسيم العمل الدولي كانت من أهم محددات النمو الاقتصادي لبريطانيا والبلدان الأوروبية الأخرى وشاركت في هذا الرأي خليفته في جامعة كامبردج دنس روبرتسون الذي اعتبر التجارة الخارجية محركا للنمو .وتستند هذه الآراء إلى نظرية المزايا النسبية والتي تتلخص في أنه في حالة قيام الدول بإنتاج السلع التي تتفوق فيها نسبيا، فتستورد السلع التي تتمتع فيها الدول الأخرى بكفاءة أكبر، فان الناتج الحقيقي والدخل والاستهلاك يزيد منها بأكثر مما لو لم تحصل التجارة، وتعني زيادة الاستهلاك اتساع السوق المحلي الذي يؤدي بدوره إلى زيادة في التخصيص وإلى زيادة في اقتصاديات الحجم وارتفاع في معدلات استغلال رأس المال.

وتمثل الزيادة في الدخل الأساسي التوسع في الاستثمار والإنتاج المحلي، والنتيجة أن اتساع السوق وزيادة الاستثمارات تقود إلى زيادة الدخل، كذلك فان التجارة تشمل استزاد السلع الرأسمالية والتكنولوجية والتي بدورها تسرع بعملية التنمية وتعتبر بمثابة منجز لها.

وفي هذا السياق وتأكيداً لما ذهب إليه روبرتسون من أن التجارة الخارجية هي آلة النمو؛ يقول الاقتصادي هابرلر(أن تقسيم العمل الدولي والتجارة الدولية الَّ لذان يمكنان كل بلد من أن يتخصص وأن يصدر الأشياء التي

[1] ـ سيد عبدالمولى ، (1975) المالية العامة ، دار الفكر العربية ، لبنان ، ص 313 .

لا يستطيع أن ينتجها ارخص من غيرها، ويبدلها في ما يمكن الآخرين أن يزوده بتكلفة أقل، كانت ولازالت احد العوامل السياسية التي تعزز الرخاء الاقتصادي وتزيد من الدخل القومي لكل بلد يساهم فيها).

الفرع الخامس: العوامل المحددة الناتج المحلي الإجمالي :

- الظروف الطبيعية التي لا يستطيع الإنسان السيطرة عليها أو التنبؤ بها مثل الزلازل والظروف الجوية والمناخيةالمختلفة.
- الاستقرار السياسي للدولة والذي يؤثر على كمية وقيمة ما ينتج من السلع والخدمات، فالحروب مثلا لها أثر مدمر على الناتج القومي الإجمالي من خلال تدمير المصانع.
- كمية ونوعية الموارد الاقتصادية والتي تحدد كمية ونوعية ما ينتج وبالتالي قيمة الناتج المحلي الإجمالي. : علاقة عناصر الإنتاج والبيئة المحيطة، ومدى تطبيق الدولة لمبدأ تقسيم العمل في الإنتاج، والتقدم التكنولوجي.

الفرع السادس :مزايا وعيوب الناتج المحلي الإجمالي.

أ / مزايا الناتج المحلي الإجمالي

- الناتج المحلي الإجمالي يلخص النشاطات الاقتصادية التي قام بها المجتمع خلال فترة معينة غالبة**سنة**.
- الناتج المحلي الإجمالي يلخص ما تحصلت عليه عناصر الإنتاج من عوائد نتيجة مساهمتها في الإنتاج المحلي.
- الناتج المحلي الإجمالي يعتبر مؤشر اقتصادي هام يمكن استخدامه للتحليلات الاقتصادية ووضع الخطط والسياسات التنموية، ومعرفة توجهات الاقتصاد الحالية.
- الناتج المحلي الإجمالي بطريقة الإنفاق، يمكن من معرفة توجهات الاستهلاك للقطاعات الرئيسية
- تستخدم السلاسل الزمنية للناتج المحلي الإجمالي لإجراء التنبؤات الاقتصادية الهامة لمتخذيالقرارات.
- يمكن استخدام مؤشر نصيب الفرد من الناتج المحلي كمقياس لمستوى المعيشة بشكل تقريبي.

ب/ عيوب الناتج المحلي الاجمالي: يمكن إدراج بعض العيوب في النقاط التالية:

- رآية بعض المفكرون الاقتصاديون أن إتخاد الناتج المحلي الإجمالي كمقياس لنجاح أو فشل جهود التنمية في بلد ما، هو أمر غير دقيق.
- تغييبه للقطاع غير رسمي في الاقتصاد و الذي يوفر العيش لجماهير واسعة من الناس.
- يعتبر كمقياس يعتمد على تقديرات كمية و نقدية، فإنه لا يعكس مدى جودة التعليم،أو الصحة أو الاستدامة.
- عدم إعتباره مقياسا دقيقا لبعض المكونات التي تلعب دورا أساسيا في الوضع الاقتصادي للدولة.

المبحث الثالث : الدراسات السابقة و الأبحاث

هناك عدة دراسات حاولت تطبيق نظريات لدراسة مدى تأثير أسعار البترول على مختلف الأوجه الاقتصادية وذلك بغية تحقيق نظرية أو علاقة يعتمد عليها في مراحل قادمة ولمدة أطول ومن خلال هذا المبحث سنحاول إيضاح مدى تأثير أسعار البترول على الناتج العام وعلى بعض المتغيرات الأخرى وتحليلها ومقارنتها بما سنحاول التوصل اليه

المطلب الأول : عرض الدراسات السابقة.

❖ **الفرع الأول: الدراسات المحلية باللغة العربية.**

- (دراسة داود سعد الله 2012) بعنوان : اثر تقلبات اسعار النفط على السياسة المالية في الجزائر – 2010) 2000).

حيث جاءت الاشكالية : **ماهي التفسيرات و الدلائل الاقتصادية لأسباب تقلبات أسعار النفط و ؟ وهل يمكن التنبؤ بالتغيرات التي ستحدث على اسعار النفط في المدى الطويل ؟**

الفرضية : امكانية تعرض المستوى العام للاسعار للارتفاع جراء التقلبات في اسعار المنتجات النفطية في الأسواق الدولية ومنه تأثر السياسة المالية المنتهجة في الجزائر.

بين الباحث من خلال هذه الدراسة منحنيات العرض والطلب عدم امكانية المنافسة السعرية في سوق النفط بسبب ضخامة النفقات الثابتة مقارنة مع النفقات المتغيرة ، وكذا تحليل العوامل التي أدت إلى تقلبات اسعار النفط خلال سنة 2008 من خلال تفصيل المميزات واتجاهات سوق النفط ، والتوصل إلى تسجيل عجز في

الاستثمارات النفطية وتوصل الباحث إلى تراجع تأثير تقلبات اسعار النفط منذ سنة 2004 على الاقتصاد الكلي والسياسة المالية بسبب دور العناصر النقدية في معالجة الاثار السلبية التقلبات أسعار النفط على الاقتصاد[1]

- (دراسة محمد بن بوزيان 2012) بعنوان : تغيرات سعر النفط والاستقرار النقدي في الجزائر [2].

الاشكالية : ما هي آثار تغيرات اسعار النفط على مؤشرات الاستقرار النقدي

من خلال هذه الدراسة تطرق الباحث إلى العلاقة والأثر الناجم عن تغيرات سعر النفط لسلة الأوبك على مؤشرات الاستقرار النقدي والتي تتضمن (التضخم، سعر الفائدة، سعر الصرف) في الجزائر وكانت هذه الدراسة تحليلية و قياسية ، فبالنسبة للجانب التحليلي توصلت نتائج هذه الدراسة إلى أنه هناك اثر غير مباشر لسعر النفط على الاستقرار النقدي ، اما في الجانب

القياسي فقد استخدم الباحث اختبار السلاسل الزمنية (**ADF**) و (**PP**) وكانت النتائج تشير إلى وجود تكامل متزامن في المدى الطويل بين اسعار النفط و كل من المستوى العام للأسعار و سعر اعادة الخصم وسعر الصرف

- (**دراسة مشدن وهيبة 2005**) بعنوان : اثر تغيرات اسعار البترول على الاقتصاد العربي (**1973-2003**).

حيث كانت الاشكالية : ما هي اسباب تقلبات اسعار النفط ؟ وما هي حقيقة الفوائض البترولية المالية العالمية ؟ وما هي الرهانات الحقيقية التي تواجه النفط العربي في ظل النظام الاقتصادي الجديد ؟

اما اهم الفرضيات فكانت : ان النفط يملك حصة كبيرة من مزيج الطاقة الحالي وعدم قدرة بدائله على منافسته في المستقبل المنظور.

تطرق الباحث خلال هذه الدراسة إلى أهم وأخطر الظواهر التي كانت السبب في استنزاف الأموال العربية البترولية و هي ظاهرة "اعادة التدوير الداخلية والخارجية" حيث أدت هذه الظاهرة إلى إهمال العرب للقيام بالتعديلات التي تكون لها قاعدة اقتصادية قوية وكذلك ادت الى جعل العرب يعتمدون كليا على الطبيعة الريعية في الاقتصاد وكان محصول هذه الدراسة أن أسعار البترول خلال السنوات الماضية هي الركيزة الأساسية للاقتصاد العربي

[1] داود سعد الله، اثر تقلبات أسعار النفط على السياسة المالية في الجزائر، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، جامعة الجزائر 3، 2011/2012 محمد بن بوزيان وعبد الحميد الخديمي، دراسة حول تغيرات اسعار النفط والاستقرار النقدي

[2] مشين وهيبة اثر تغيرات اسعار البترول على الاقتصاد العربي2003 / 1973 ، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، جامعة الجزائر 2004/ 2005

الفرع الثاني : الدراسات المحلية باللغة الفرنسية :

– دراسة موسلي عبد النور جامعة بجاية) وجاءت هذه الدراسة تحت عنوان : تأثير تغيرات اسعار البترول على الاقتصاد الجزائر بحيث قدف هذه الدراسة إلى اختبار تجريبي لهشاشة الاقتصاد الجزائري لتقلبات اسعار النفط وباستخدام منهج الاقتصاد القياسي من خلال اختبار (**VAR**) وكذا تحليل التباين والتحلل من الخطأ وتحليل وظائف الاستجابة حيث أظهرت النتائج ان صدمة اسعار النفط سوف يكون لها تأثير طويل على عائدات التصدير وبالتالي على الانفاق العام والاستثمار و التي بدورها لها تأثير كبير على النمو الاقتصادي في الجزائر.

– (دراسة أوقاسي كمال وصوفي نوارة) والتي جاءت تحت عنوان :

تأثير انخفاض اسعار النفط على الاقتصاد الجزائري[1].

تدور هذه الدراسة حول انخفاض أسعار النفط ومدى تأثيرها على الاقتصاد الجزائري وكانت نتائج هذه الدراسة على أن المؤشرات الاقتصادية تتأثر كثيرا بانخفاض الأسعار وكذي الميزانية والنمو الاقتصادي والاستثمار وهذا ما يدل على هشاشة الاقتصاد الجزائري الغير قابل للصدمات من هذا النوع ، حيث يجب أن تكون هناك اصلاحات هيكلية من اجل الحد من هذا الضعف مثل تحسين مناخ الأعمال و تنويع الاقتصاد

الفرع الثالث: الدراسات الاجنبية

– (دراسة المعتصم محمد خير الدين **2008**) بعنوان : تأثير تذبذبات اسعار النفط على التضخم والميزان التجاري في الاردن

حيث كانت الاشكالية على النحو التالي :

– كيف انتقل اثر تذبذب أسعار النفط إلى المستوى العام للأسعار ورصيد الميزان التجاري.

اما اهم الفرضيات فكانت :

– أن رصيد الميزان التجاري الأردني مرن للتغيرات في اسعار النفط

تدور هذه الدراسة حول تحديد تأثير تذبذب أسعار النفط وكيفية انتقال هذه التأثيرات الى الاسعار والعجز في الميزان التجاري الاردني وقام الباحث خلال هذه الدراسة بتقدير العلاقة بين معدل التضخم و اسعار النفط

[1]https://theses.ju.edu.jo/Original_Abstract/JUA0650938/JUA0650938.pdf 2

باستخدام اسلوب التحليل القياسي (**VAR**) و اسلوب تحليل المربعات الصغرى للوغاريتم في قياس عجز الميزان التجاري للتغيرات في اسعار النفط وتبين من خلال الدراسة أن معدل التضخم مرتبط بالتغيرات في اسعار النفط العالمية للسنوات السابقة وهذا ما يجعل التنبؤ للسنوات القادمة ممكنا، كما تبين أن رصيد الميزان التجاري مرن لتغيرات اسعار البترول .

– (دراسة لميا عبد الرحمن الحقباني) والتي كانت بعنوان ، اثر تقلبات الاقتصاديات العالمية على اسعار النفط

هدف هذه الدراسة إلى دراسة اثر التقلبات الاقتصادية العالمية على اسعار النفط بناءا على الفرضية التالية : (التقلبات الاقتصادية العالمية تؤثر سلبا على اسعار النفط) ولقد جاءت نتائج النموذج الاقتصادي على ثبوت معنوية كل من التقلبات الاقتصادية العالمية وتكاليف النقل البحري للنفط، بينما لم تثبت معنوية معدل النمو الاقتصادي الأمريكي والصيني، ويمكن تفسير ما حدث بان اسعار النفط لا تتأثر باقتصاديات الدول منفردة، ولكنها تتأثر بالنمو الاقتصادي العالمي أي انها تتأثر باقتصاديات الدول مجتمعة[1]

المطلب الثاني : أوجه الاختلاف والتشابه بين الدراسة الحالية والدراسات السابقة.

الفرع الأول : أوجه الاختلاف والتشابه :

– توصل الباحث داود سعد الله إلى أن تقلبات أسعار النفط لها تأثير الاقتصاد الكلي والسياسة المالية وهذا عائد إلى دور العناصر النقدية في معالجة الاثار السلبية التقلبات اسعار النفط، وكانت فترة الدراسة قصيرة مقارنة بالدراسة الحالية

– وكان الباحث الدكتور محمد بوزيان قد اجرى دراسته حول تغيرات سعر النفط والاستقرار النقدي في الجزائر وقد توصل إلى وجود تكامل متزامن في المدى الطويل بين اسعار النفط و كل من المستوى العام للأسعار و سعر اعادة الخصم وسعر الصرف حيث اجريت هذه الدراسة سنة **2012**، وكما هو الحال بنسبة لدراسة أوقاسي كمال وصوفي نوارة وكذلك دراسة المعتصم خير الدين بإمكانية التنبؤ على المستوى الطويل في تغيرات اسعار النفط على الاقتصاد الجزائري، و كذلك دراسة موسلي عبد النور الذي استنتج أن هناك تأثير طويل المدى من صدمة اسعار النفط على عائدات التصدير والانفاق العام والاستثمار وهذا ما جاء معاكسا للنتائج التي تحصلنا عليها وهي أنه لا توجد علاقة طويل الأمد بين كل من اسعار النفط والناتج العام

[1]http://fac.ksu.edu.sa/sites/default/files/Imshrw_Inhyythr_ltqlbt_lqtsdy_llmy_1_sr_Inft.pdf

– وفي ما يتعلق بدراسة لميا عبد الرحمن الحقباني لقد جاءت نتائجها على وجود معنوية في كل التقلبات الاقتصادية العالمية وتكاليف النقل البحري وفسرت ما حدث بان الاسعار تتأثر بالنمو الاقتصادي العالمي وباقتصاديات الدول مجتمعة وليستمنفردة.

الفرع الثاني : التحليل

– قام كل من المعتصم محمد خير الدين و موسلي عبد النور باجراء اختبار (**VAR**) ولعل هذا ما جعل نتائج كل منهمامتماثلة (**ADF**) و (**PP**) ووجد عدم استقرارية في– اما محمد بن بوزيان فقد استعمل اختبار الاستقرارية للسلاسل باستخدام (المتغيرات)

– وكانت دراسة كل من داود سعد الله و مشدن وهيبة مفتقرة إلى الاختبارات القياسية مع أن النتائج التي توصل اليها كل من هما توحي أن أسعار النفط لها دخل كبير في اقتصاد الدولمن خلال هذا الفصل حاولنا تقديم اطار نظري حول اسعار النفط والناتج العام وكذا بعض الدراسات السابقة .

لقد تعرضت أسعار النفط منذ اتخاذه عاملا اساسيا في الدور الاقتصادي و الحيوي إلى عدة تقلبات وهذا عائد الى التضارب الحاصل بين من لهم عوائد من وراء ذلك، وهذا ما سبب عدة ازمات عبر تاريخ النفط . ولم تعرف اسعار النفط او الدول المتوفرة على هذه المادة النابضة فجرا جديدا الا بعد ازمة **1973** التي كانت المحور الرئيسي لازدهار اسعار النفط بعد ما كان تسعيره محتكرا من طرف الشركات النفطية ، وهذا ما اعطى الحق للدول المنتجة والمصدرة بالتسعير وفتح افاق جديدة أمام هذه الدول و امام سعر النفط اما بالنسبة لماهية الطلب على الناتج العام واهم المناهج التي تهتم بدراسة الطلب على الناتج العام فتفرض أن السلعة المستوردة ليست بديلا للسلعة المحلية ويسمى هذا بالبديل غير التام وهناك أيضا أن الطلب على الناتج العام مرتبط بالضغط على الموارد المحلية وتم عرض من خلال هذا الفصل ايضا اهم محددات الطلب على الناتج العام من حيث العوامل المؤثرة في حجم الطلب والتوزيع الجغرافي والتركيب السلعي.

الفصل الثـانـي:

دراسة قياسية لأثر تقلبات أسعار النفط على النـاتج العام

تمهـــيد:

ان من اهم اسباب التطور التي توصل لها العالم حديثا هو التقارب الحاصل بين الشعوب و خاصة في المجال الاقتصادي فالاقتصاد القوي لأي دولة يعتبر الركيزة الاساسية لتطورها وازدهارها بين باقي الدول، لهذا سعى المفكرون والعلماء والباحثون الاقتصاديون جاهدين في تطوير علم الاقتصاد ، فبفضلهم نحن ننعم اليوم بسهولة فائقة في تحليل المعطيات والسلاسل الزمنية و اجراء شتى الاختبارات والتنبؤات التي تسهل لنا وتعطينا افضل النتائج الاقتصادية المرجوة .

ومن خلال هذا الفصل سنحاول تطبيق بعض هذه الاجتهادات و الاساليب الاحصائية كانحدار التكامل المشتَّرك الذي ظهر في سنوات الثمانينات من القرن الماضي وأصبح الأكثر استعمالا لتقدير نماذج الانحدار كونها تأخذ الاتجاه العشوائي للسلسلة الزمنية .

ومن بين الاساليب الاحصائية نذكر ايضا اختبار الاستقرارية الذي يوضح لنا علاقة المدى الطويل، وهناك ايضا اختبار ،التكامل المشتَّرك الذي يليه اختبار السببية اللذان يسهلان لنا معرفة اتجاه العلاقة.

كل هذه الاساليب سنحاول الوصول بها الى نتائج تبين لنا ما مدى تأثير اسعار النفط على الناتج العام في الاقتصاد الجزائري، وسيكون لنا في هذا الفصل مبحثين :سنقوم بعرض الادوات المستعملة في الدراسة والتحدث عنها من الجانب النظري في الاول اما في المبحث الثاني سنحاول التطرق الى عرض النتائج المتوصل اليها وتفسيرها.

الفصل الثاني:دراسة قياسية لأثر تقلبات أسعار النفط على الناتج العام في الاقتصاد الجزائري.

المبحث الأول : اظهار متغيرات وأدوات الدراسة وتحليلها

المطلب الأول : التحليل الإحصائي والاقتصادي لمتغيرات الدراسة :

الفرع الأول : تعريف المتغيرات :

وهي تلك المشاهدات المأخوذة خلال سنة و من الفترة الممتدة من **1970** إلى غاية **2017** وهذا ما يحدد لنا حجم العينة المستعملة وهو 48 مشاهدة وتخص هذه العينة المجتمع المتمثل في الدولة الجزائرية ككل وتشتمل هذه الدراسة على المتغيرات الآتية :

متغير أسعارالبترول : ويعبر هذا المتغير عن أسعار البترول التي تحدد للنوع المنتج بالجزائر بالدولار، و يكون رمزه **PP** وبعد إدخال اللوغاريتم نرمز له بالرمز **LPP**

متغير الناتج العام : وهي الأسعار المعبرة عن إجمالي الناتج العام الجزائري معبر عنها بمليون دينار لكل وحدة ونرمز لها بالرمز إدخال اللوغاريتم نرمز له بالرمز **LPIB01**.

الفرع الثاني : التحليل الاحصائي والاقتصادي لسلسلة اسعار البترول (pp).

1**– التحليل الاحصائي :**

أن لكل عملية نقوم بها يجب علينا اتباع خطوات و اول خطوة نقوم بها في عملية تحليل السلسلة الزمنية هو رسم مشاهدات هذه السلسلة لمعرفة اتجاهها العام ، ومن خلال الشكل (1) نرى السلسلة الزمنية لاسعار النفط، ويتبين لنا من خلال ذلك وفي الفترة المدروسة أن السعر كان محصورا بين اقل قيمة 1 , 80 دولار امريكي مسجلة سنة **1970** وأعلى قيمة **111, 67** دولار امريكي مسجلة سنة 2012 و سيتم توضيح المتغيرات

بالتمثيل البياني التالي :

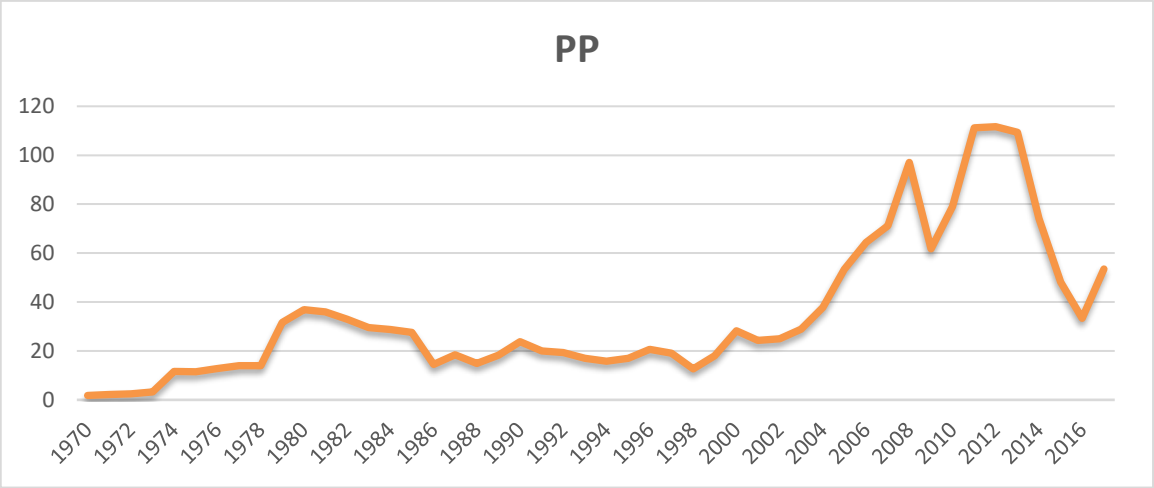

المصدر: إستخدام برنامج EXCEL3باعتماد على ملحق تطورات أسعار النفط.

2- التحليل الاقتصادي :[32]

مر سعر النفط خلال هذه الفترة المعنية بالدراسة بعدة تغيرات سنحاول التطرق إلى اهمها خلال ما يلي :

من عام 1970 إلى عام 1980 : عرفت هذه الفترة ارتفاعا او تزايدا سنويا في سعر النفط حيث كان يقدر ب1, 80 دولار امريكي خلال عام 1970م بعد ذلك تضاعف هذا السعر مع نهاية عام **1974** أربع مرات متجاوزا 11 دولار للبرميل بعد أن حظرت الدول العربية تصدير النفط الخام إلى الولايات المتحدة الأمريكية وبعض الدول الغربية ردا على دعمها لإسرائيل خلال حربها مع العرب. ثم استقرت أسعار النفط العالمية خلال عام 1974 وحتى عام 1978 ما بين **11.58**إلى **14.02** دولارا للبرميل و **13.55** دولارا للبرميل

من عام 1978 إلى عام 1990 : دخلت أسعار النفط مجالا جديدا بعد بروز أحداث بمنطقة الشرق الأوسط حيث يقع معظم مكامن النفط ، فقد أفضت الثورة الإيرانية والحرب العراقية الإيرانية مجتمعتين إلى زيادة أسعار النفط الخام لأكثر من الضعف من **14** دولارا للبرميل في عام **1978** إلى أكثر من **35** دولارا للبرميل عام **1981**. بعد ذلك منيت أسعار النفط بانخفاض خلال الفترة من **1983- 1985**م وحاولت الأوبك وضع حصص إنتاج منخفضة إلى مستوى تستقر عنده الأسعار. لكن هذه المحاولات لم تفلح بسبب أن معظم أعضاء المنظمة كانوا ينتجون كميات أعلى من حصصهم، بيد أن الأسعار انهارت في متصف عام **1986** إلى أقل من

[32] - http://www.aleqt.com/2007/11/13/article_116399.html

14 دولارات للبرميل ما دفع الأوبك إلى الاتفاق على هدف سعر 18 دولارا للبرميل غير أن الأسعاراستمرت ضعيفة

من عام 1990 إلى عام 2005 : ارتفعت الأسعار في عام **1990** بسبب الإنتاج المنخفض والمخاوف التي ارتبطت بغزو العراق للكويت وانطلاق حرب الخليج. بعده دخلت أسعار النفط في فترة انخفاض دائم، حتى عام **1994** حيث وصلت إلى أدنى مستوى لها منذ عام **1973**. نجحت الأوبك في ضبط الحصص واستعادت الأسعار عافيتها عام 1996م إلا أن هذا التعافي لم يدم طويلا حيث انتهت زيادة الأسعار نهاية سريعة في أواخر عام **1997** وعام **1998**، نتيجة إلى تجاهل تأثير الأزمة الاقتصادية في آسيا وتحركت الأوبك وخفضت إنتاجها بمقدار 2 ملايين برميل في عام **1999**م لتصعد الأسعار إلى **28** دولارا للبرميل، ساعدت المشاكل الفنية بداية عام **2000**م في صعود أسعار النفط إلى مستوى **28** دولارا وغذت الاضطرابات والمشاكل الفنية مسار النفط الصاعد إلى عام **2003**م وفي عام 2005م قفزت أسعار النفط بسبب الأعاصير والعوامل الجيوسياسية إلى مستوى 53.36 دولارا للبرميل أدى ضعف الدولار الأمريكي، والنمو السريع للاقتصاديات الآسيوية واستهلاكها للنفط والعوامل المناخية والجيوسياسية والقلاقل الأمنية في نيجيريا وفنزويلا والعراق خلال هذا العام إلى وصول أسعار النفط إلى مستويات قياسية لامست 90 دولارا للبرميل لخام نامیکس

من عام 2006 إلى عام 2014 : رغم ارتفاع أسعار النفط إلى نحو **10** دولار للبرميل، إلا أن متوسط الأسعار لعام **2007** ارتفع في حدود 10 في المائة فقط مقارنة بمتوسط أسعار عام **2006** (من نحو **62** دولارا إلى 64.29 دولارا للبرميل الخام برنت وغرب تكساس) أما متوسط سعر سلة أوبك فقد ارتفع بالنسبة نفسها تقريبا ليصل إلى نحو **71.12**دولار للبرميل في عام **2007**، علما بأن أسعار النفط ارتفعت بمقدار **20** في المائة في عام 2006 و40 في المائة في عام 2005. إلا أن ما يميز أسعار النفط في عام 2007 هو الفارق الكبير بين أدنى مستوى للأسعار وأعلاها. ففي عام 2006 بلغ ارتفاع الأسعار من أدنى نقطة لها نحو 40 في المائة، بينما بلغ في عام 2007 أكثر من 90 في المائة. و في عام 2008، كان متوسط أسعار نفط خام الإشارة برنت 92 دولارا للبرميل في شهر يناير 2008، ثم ارتفع ليصل إلى 133 دولارا للبرميل في شهر يوليو 2008، ثم هبط ليصل إلى 40 دولارا للبرميل في شهر ديسمبر 2008 ومنذ **2011** و لغاية **2014** مازال متوسط أسعار نفط خام الإشارة برنت يدور حول 110 دولارات للبرميل تقريبا على الرغم من كفاية في الإنتاج من النفط الخام، سواء من داخل الأوبك أو من خارج الأوبك، ولعل السبب الرئيسي وراء ذلك هو الأجواء الجيوسياسة التي

أوجدت قلقا كبيرا في سوق النفط من انقطاع إمدادات النفط الخام في سوق النفط، وما نتج هنا من ارتفاع في التكاليف بصفة عامة.

الفرع الثالث : التحليل الاحصائي والاقتصادي لسلسلة الناتجالمحلي العام (PIB).

1- التحليل الاحصائي :

يتوضح لنا جليا من خلال قيم المتغير (PIB01) أن الناتج العام في الجزائر ومنذ عام 1970 إلى غاية 2017 وهي حدود دراستنا انها في تزايد تام حيث بلغت قيمة اجمالي الناتج العام لسنة 1970ب4.86 مليارددولار واخذت في التزايد، الا ان هذا التزايد لم يكن متناسقا حيث كانت نسبة التزايد من عام 1970 إلى غاية عام 1992 لا تتجاوز 48 مليار دولار.

و سيتم توضيح المتغيرات التمثيل البيان التالي :

الشكل رقم (2) : منحنى يوضح تطور الناتج المحلي العام في الفترة 1970 – 2017

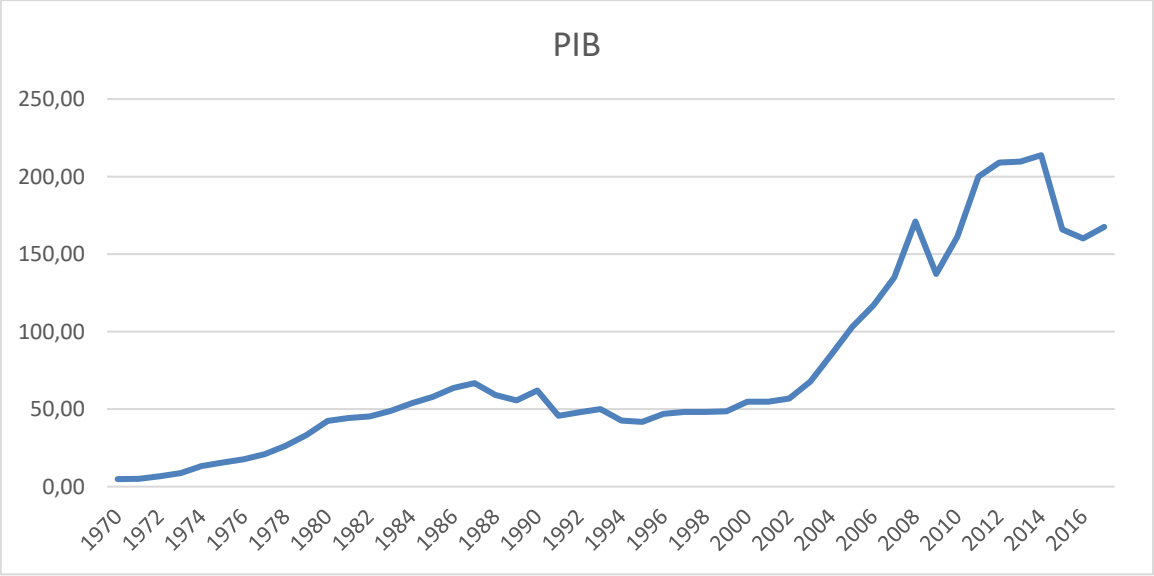

المصدر : استخدام برنامج Excel13 بالاعتماد على ملحق تطورات الناتج العام.

المطلب الثاني: الأدوات القياسية:

الفرع الأول : التكامل المشترك[33]

1- مفهوم التكامل المشترك : أدت مساهمات (**كرانجر Granger 1969**) إلى توضيح مفهوم التكامل المشترك بين متغيرين أو أكثر من الناحية الإحصائية وهو وجود توازن طويل المدى بين هذين المتغيرين وأصبح يستعمل وبشكل خاص في الحالات التي تؤثر فيها علاقات المدى الطويل في القيمة الحالية للمتغير المدروس فضلا عن أهمية التكامل المشترك في تحليل السلاسل الزمنية.

2 – تكامل السلسلة الزمنية :

وتعرف السلسلة الزمنية بأنها مجموعة من المشاهدات لقيم الظاهرة التي تتغير مع الزمن وهذه المشاهدات المتعاقبة تكون مأخوذة في فترة زمنية محدودة ومتساوية وتكون السلسلة الزمنية ساكنة أو مستقرة إذا كانت مشاهداتها تتذبذب بصورة عشوائية حول متوسط وتباين ثابتين أي إذا كان المتوسط والتباين لقيم السلسلة لا يعتمدان على الزمن.

الفرع الثاني : اختبارات الاستقرارية :

تعد اختبارات استقرارية السلاسل الزمنية من المواضيع المهمة في التحليلات الاقتصادية الحديثة، ولمعرفة أن السلسلة مستقرة او غير مستقرة. وهناك العديد من الاختبارات، سنكتفي بالاختبارين الآتيين منهم :

1 – اختبار ديكي فوللر :

هدف اختبارات ديكي- فولار (**Dickey – Fuller , 1979**) على البحث في الاستقرارية أو عدمها لسلسلة زمنية ما، وذلك بتحديد مركبة الاتجاه العام، لعرض هذا الاختبار نبدأ بنموذج السير العشوائي التالي الذي يسمى بنموذج الانحدار الذاتي من الرتب الأولى AR (1) والذي يكتب على الشكل :$Y_t=Y_{t-1}+$

يلاحظ أن معامل الانحدار يساوي الواحد 1، وهذا يؤدي إلى وجود مشكلة الجذر الوحدوي الذي يعني عدم استقرار بيانات السلسلة، حيث يوجد هناك اتجاه في البيانات. لذا إذا قمنا بتقدير الصيغة التالية :

$Y_t=\emptyset_1 Y_{t-1}$، واتضح أن $\emptyset = 1$ فإن المتغير لا يكون له جذر وحدوي، ويعاني من مشكلة عدم الاستقرار.

[33] بلال مومو، اثر الاستثمار الأجنبي المباشر والاستثمار المحلي على النمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر للفترة (1990-2011)، مذكرة مقدمة الاستكمال متطلبات شهادة ماستر، سنة 2013، ص 23.

و بطرح Y_{t-1} من طرفي المعادلة$Y_t=ø_1 Y_{t-1}$

تتحصل على الصيغة التالية :

$$\nabla Y_t = (\phi - 1) Y_{t-1} + \varepsilon_t$$
$$\nabla Y_t = \lambda\, Y_{t-1} + \varepsilon_t \quad , \quad \phi - 1 = \lambda$$

حيث :$\nabla Y_t = Y_t - Y_{t-1}$ ، والآن أصبحت الفرضيات من الشكل :

$$H_0 : \ \lambda = 0$$
$$H_1 : \ \lambda \neq 0$$

أي أنه إذا كان $\lambda = 0$ ، فإن ج $\nabla Y_t = \varepsilon_t$ ، وعندئذ يقال أن سلسلة الفروق من الدرجة الأولى مستقرة، ولذا فإن السلسلة الأصلية تكون متكاملة من الرتبة الأولى ونرمز لها ب $I(1)$. أما إذا كانت السلسلة مستقرة بعد الحصول على الفروق من الدرجة الثانية ، فإن السلسلة الأصلية تكون متكاملة من الرتبة الثانية أي (2)، إلى غاية الرتبة d؛+وإذا كانت السلسلة الأصلية مستقرة يقال أنها متكاملة من الرتبة صفر أي $I(0)$.[34]

2 – اختبار فيليبس و بيرون :

يعتبر هذا الاختبار غير معلمي حيث يأخذ بعين الاعتبار التباين الشرطي للأخطاء، حيث اعتمد Philips and (1988) Perron نفس التوزيعات المحدودة لاختباري DF و ADF. ويجري هذا الاختبار في أربعة مراحل :

1. تقدير بواسطة OLS النماذج الثلاثة القاعدية لاختبار Fuller -Dickey ، مع حساب الإحصائيات المرافقة.

2 تقدير التباين قصير المدى : $\hat{\sigma}^2 = \frac{1}{T}\sum_{t=1}^{T} \hat{\varepsilon}_t^2$ حيث $\hat{\varepsilon}_t$ مثل البواقي.

3. تقدير المعامل المصحح s_1^2 ، المسمى التباين طويل المدى، والمستخرج من خلال التباينات المشتركة لبواقي النماذج السابقة

و من أجل تقدير هذا التباين يجب و من الضروري إيجاد عدد التباطؤاتWest l-Newey، المقدر بدلالة عدد المشاهدات الكليةT

[34] سعيد هتهات، دراسة اقتصادية وقياسية لظاهرة التضخم في الجزائر : رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية غير منشورة، جامعة قاصدي مرباح ورقلة 2006، ص 144.

4. حساب إحصائية فيليبس وبيرون :

مع $k=\frac{\hat{\sigma}^2}{s_1^2}$ ، والذي يساوي 1 – في الحالة التقارية عندما تكون $\hat{\varepsilon}_t$ تشويشا أبيض. هذه الإحصائية تقارن مع القيمةالحرجة لجدول ماك كينون.

الفرع الثالث : اختبارات التكامل المشترك :

هنالك العديد من الاختبارات التي تقوم بالكشفعن وجود التكامل المشترك بين السلاسل الزمنية من عدمه ومنها:

1 – اختبار انجل – جرانجر :

لإجراء هذا الاختبار نتبع الخطوات التالية:

a. نقوم بتقدير إحدى المعادلتين التاليتين لتكامل المشترك :

تابث /a $Y_t = a + bx_t + u_t$

$Y_t = a + b_1 T + b_2 x_t + u_t$

b. نقوم بحساب بواقي التقدير $(\mathbf{u_t})$.

c.ثم نقوم باختبار مدى سكون السلسلة $(\mathbf{u}_t)$

d. تحديد القيمة المحسوبة لنقارنها بالقيمة الحرجة من جدول أعدها خصيصا كل من انجل وجراجر لذلك، فإذا كانت **t** المحسوبة اكبر من الحرجة نرفض فرضية العادم، وبالتالي تكون السلسلة **(yt)** ساكنة، وبيانات سلسلة كل من $(\mathbf{u}_t)$ تتصف بخاصية التكامل المشترك، وبناءا على ذالك فان الانحدار المقدر لا يكون زائفا.

2 – اختبار الانحدار المتكامل لديرين واتسون :

لإجراء هذا الاختبار نتبع الخطوات التالية:

1 نقوم بحساب إحصائية ديرين واتسون المصاحبة لانحدار الأصلي لx ولا وتسمى d المحسوبة؛

2 نبحث في جدول أعدها **Sargan et Bhargava** عن **d** الجدولية ؛ 3 نختبر فرضية العدم القائلة بان **d=0**، فإذا كانت له المحسوبة أقل من المحلولة نرفض فرضية العدم وبالتالي يوجد تكامل مشترك ولا يكون النموذج المقدر زائفا والعكس صحيح.

الفرع الرابع : اختبارات السببية :

اختبار غرانجر للسببية :

يكون تحليل الانحدار قائما على أساس اختبار علاقة اعتماد احد المتغيرات المتغير المعتمد على عدد من المتغيرات التوضيحية . وان مفهوم كرانجر للسببية يتضمن الكشف الإحصائي عن اتجاه العلاقة السببية بين المتغيرات علاقة السبب والتأثير) عندما تكون هناك علاقة قيادة تختلف بين المتغيرين ، قدم كرانجر (**Granger, 1969**) تعريفا عمليا للسببية اذ عرضها كالآتي : اذا كان المتغير **x** يسبب في المتغير و اذا كان من الممكن التنبؤ بالقيم الحالية ل لا بدقة أكبر

y_t يجب أن تسبق زمنيا التغيرات في $\mathbf{x}_t$ أكثر من عدم استخدامها، وعلى هذا فان التغيرات في باستخدام القيم السابقة إلمو وهذا يعني أن اضافة $\mathbf{x}_t$ الحالية والسابقة كمتغير ففي هذه الحالة نستطيع أن نقول أن $\mathbf{x}_t$ تسبب ب

المبحث الثاني : النتائج والمناقشة

سيتم دارسة أثر أسعار النفط على الناتج المحلي الاجمالي في الجزائر، وذلك من خلال استخدام بيانات السلاسل الزمنية الممتدة من **1970** إلى **2017**.

أن كلا السلسلتين تتميزانبالإتجاه التصاعدي المشترك خلال فترة الدارسة، يبين الرسم البياني في الملحق رقم **1** ويبدو أن هاتين السلسلتين غير مستقرتين، وبما أن طريقة إنجل جارنجر تفترض أن تكون السلاسل متكاملة من الدرجة(**I**) فإنه من الضروري تحديد ترتيب تكامل المتغيرات عن طريق اختبار ديكي فولر.

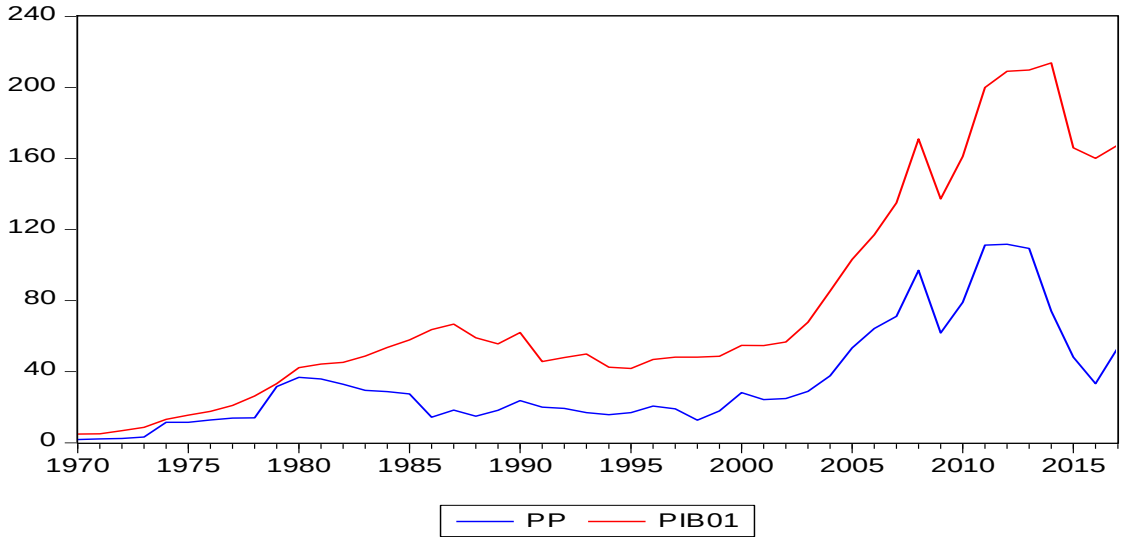

ملحق رقم 1:التمثيل البياني يوضح إتجاه السلسلتين الزمنيتين

المطلب الأول : اختبارات الاستقرارية

في معظم الأحيان تكون السلاسل الزمنية التي تدور حولها الدراسة غير مستقرة ، وهذا عائد إلى تأثير الزمن عليها من تطورات ومتغيرات، هذا ما يولد عدم الاستقرارية لكل من المتوسط والتباين، مما يحتم تسليط السلاسل الزمنية لاختبار الاستقراريةومعرفة درجة التكامل لهما، وتدور دراستنا حول السلاسل الزمنية لكل من اسعار النفط والناتج العام خلال الفترة (**1970-2017**)، حيث سنقوم باختبار الاستقرارية لفحص خواص هذه السلاسل ومعرفة رتبة تكامل كل متغير لوحده ومعرفة ايضا مدى السكون، ولإجراء كل هذا سوف نعتمد خلال دراستنا على اختبارين اساسيين هما : اختبار ديكي فوللر الموسع و اختبار فيليب بيرون.

الفرع الأول : اختبار الاستقاررية:(*Stationary Test (Unit Root Test*:

بعد إجراء اختبار ديكي– **فولرADF** واختبار فيليبيرون**PP** الإختبار سكون السلاسل الزمنية الداخلة في نموذج الدارسة عند المستوى(Level) وللفرق الأول (First difference)، تم عرض نتائج التحليل في الجدول الموضح في الملحق رقم (02)، وحسب نتائج اختبار جذر الوحدة (Unit Root Test) فإن السلاسل الزمنية غير ساكنة عند المستوى لكلا المتغيرين حسب القيمة الحرجة Mackinnoonعند مستوى معنوية 5% (حسب ADF وحسب PP)، وعند اخذ الفرق الأول واعادة الاختبار تبين ان كلا السلسلتين الزمنيتين أصبحت ساكنة عند مستوى معنوية 5% . وهذا يعني أن المتغيرات متكاملة من الدرجة الأولى (1)

تقدير دالة الانحدار لمنموذج :

بالاعتماد علي منهجية المربعات الصغرى**OLS**تم تقدير المعادلة التالية:

$$\mathbf{LogPIB01 = -0.75 + 1.2\ LogPP \ldots\ldots 1}$$

.من خلال المعادلة (1)والنتائج الموضحة في الملحق رقم (3)نلاحظ أن المتغير التفسيري أسعار البترولPP كان له أثر موجب وكبير على الناتج المحلي الاجمالي. كما توضح نتائج تحليل الإنحدار أن أسعار النفط تفسر تغيرات المتغير التابع **PIB** بنسبة (96 %) بحسب قيمة R-squared) وحسب F-statistic.فإن النموذج المستخدم في الدارسة ملائم بشكل جيد حيث بلغت قيمة الاحصاء . F=573.88 بمستوىمعنوية 0.000و هي أقل من مستوى الدلالة5% ، بالنسبة لاختبار ال D-Wفقد جاءت النتيجة مساوية1.73مما يدل على خلو النموذج من مشكل الارتباطالذاتي .

– الفرع الثـــاني :التكامل المشترك

تبرز نتائج جذر الوحدة الموضحة في الملحق (**3**) ان جميع المتغيارت ساكنة عند الفرق الأول رقم (1) ويشير **أن** عدم سكون السلاسل الزمنية عند المستوى لا ينفي وجود علاقة خطية طويمة (**Engle& Granger**) الأجل وبالتالي يمكن إجراء اختبار التكامل المشترك، وتم استخدام اختبار جوهانسن لمتكامل المشترك وتم تطبيقه على نموذج الدارسة حيث بين الجدول المبين في(**integration– JohansenCoTest**) الملحق رقم (**05**) نتائج اختبار التكامل المشترك بين أسعار النفط والناتج المحلي الاجمالي في الجزائر للبيانات السنوية **2017–1970** و أظهرت النتائج رفض الفرضية العدمية لمتجه تكاملي واحد (يعني وجود علاقة طويلة الأجل) بين المتغيراتوتبين النتائج رفض الفرضية القائمة بعدم وجود تكامل مشترك، و أن وجود متجه تكاملي على الأقل يشير إلى وجود علاقة طويلة الأجل بين المتغيرات، وحيث سترفض فرضية عدم التكامل ، الذي سيمكننا من تعقب العلاقة طويلة المدى **ECM**حسبنجل وجارنجرفيتم استخدام نموذج تصحيح الخطأ بين المتغيرات، وكذا ا الانحرافات التي قد تحدث في المدى القريب.

وحسب الرسم الموضح في الملحق رقم(**06**) فان كل النقاط تقع ضمن مجال الثقة، اذا فالبواقي ساكنة ولا توجد مشكلة ارتباط ذاتي.

–الفرع الثالث :نموذج تصحيح الخطأ ECM :

حسب احصاء الدربن وتسن D–W والشكل المبين في الملحق رقم (04) فان البواقي ساكنة والنموذج لايعاني من مشكلة الارتباط الذاتي، ومنه فإنه يوجد علاقة تكامل مشترك، وهو ما يسمح بتقدير نموذج تصحيح الخطأ ECM الموضح في الملحق رقم (**07**)، والذي يمكن كتابته على الشكل:

$$\Delta LPIB01 = \beta 0 \Delta LPP + \beta 4 Zt-1$$

يتضح من الملحق رقم (**07**) سلامة النموذج احصائيا بشكل عام، وتر احصائية DW معنوية عند مستوي 5%، كدلالة على خلو النموذج من الارتباط الذاتي في حالة إدراج المتغير التابع مبطأ لفترة واحدة كمتغير تفسيري، كما جاءت قيمةAIC و SC صغيرة بشكل مناسب،

وعلى ضوء نتائج نموذج تصحيح الخطأ نلاحظ معنوية حد تصحيح الخطأ (**1–**) **RES** عند مستوي معنوية **0%**، مع الإشارة السالبة المتوقعة ،وهذا يأكد وجود علاقة توازنية طويلة المدى في النموذج، وتشير قيمة معامل حد تصحيح الخطأ(**91.0–**) إلى أن الناتج المحلي الاجمالي (**PIB**) يتعدل نحو قيمته التوازنية في كل فترة زمنية بنسبة من اختلال التوازن المتبقي من الفترة (**t–1**) تعادل 91%، أي انه عندما تنحرف قيم أسعار النفط خلال

المدى القصير في الفترة (t-1) عن قيمتها التوازنية في المدى البعيد فانه يتم تصحيح ما يعادل **91%** من هذا الانحراف أو الاختلال في الفترة (**t**)، ومن ناحية أخرى فان نسبة التصحيح هذه تعبر عن مدى سرعة التعديل نحو التوازن، بمعنى أن الناتج المحلي الإجمالي يستغرق سنة واحدة باتجاه قيمته التوازنية بعد اثر أي صدمة في النظام نتيجة للمتغير في المتغير المستقل (سعر النفط) .

وبالتالي تكون المرونات في المدى القصير والطويل كما هي موضحة في الجدول التالي:

الجدول(1):المرونات على المدى القصير و الطويل.

المتغيرات	المرونت قصيرة الأجل	المرونت طويلة الأجل
سعر البترول**PP**	0.92	1.2

من خلال الجدول أعلاه حسب اشارة المعلمات المقدرة، يلاحظ أن هناك أثر موجب لأسعار النفط على الناتج المحلي الاجمالي، أي أن العلاقة كانت طردية وهو ما يتوافق مع التوقعات، ويلاحظ من خلال الجدول أيضا أن الناتج المحلي الاجمالي جد حساس لمتغير في أسعار النفط أي أنه مرن خلال فترة الدارسة بالنسبة للمدى الطويل والقصير.

خـــاتمة الفصل الثاني :

من النتائج المتحصل عليها بالنسبة للتقدير على المدى الطويل والقصير، فانو يوجد أثر كبير لسعر النفط على الاقتصاد الكلي معبرا عنه بالناتج المحلى الاجمالي، حيث أنه في حالة مثل الجزائر فان ارتفاع أسعار النفط تؤدي إلى زيادة حصيلة الصادرات، وبالتالي زيادة حجم التجارة الخارجية، خاصة عند ارتفاع أسعار النفط فان ذلك يؤدي إلى تدفق العملة الأجنبية ممثلة في الدولار الأمريكي إلى الاقتصاد الوطني وهذا مايسبب ارتفاع نسبة التضخم من جهة وزيادة الطلب على الواردات من جهة أخرى ،كما ان ارتفاع الدخل نتيجة ارتفاع أسعار النفط يؤدي إلى التوسع في الإنفاق الحكومي، كما أن ارتفاع أسعار النفط يشجع على الاستثمار(خاصة في القطاع النفطي)، وبناءا على النتائج الاحصائية والاستنتاجات المتوصل إليها نلاحظ بأن سعر النفط له بالغ الأثر على الناتج المحلي الإجمالي كأهم مؤشر كليّ للاقتصاد الجزائري، مما يجعل من هذا الأخير رهين لسلوكه في السوق النفطي العالمي وبالتالي فان الاقتصاد الجزائري عرضة للانهيار مع أبسط الهزات التي تمس أسعار النفط

واخيرا تجدر الاشارة إلى أن الضبابية التي تحيط بالسوق النفطي والتي جعلت من التنبؤ بأسعار النفط من الصعوبة بما كان،بات من الضروري على السلطات الإقتصادية في الجزائر أن تأخذ موضوع البحث عن موارد مالية جديدة خارج قطاع النفط.

الخـــاتمة

شهدت السوق النفطية تطورات هامة منذ السبعينات (حرب إيران، العراق، حروب مع الكيان الصهيوني)، أدت إلى تغيرات في أسعار البترول، ثم شهدت فترة الثمانينات انكماش في الطلب العالمي على الطاقة مع زيادة المعروض من البترول، أدى إلى حدوث انهيار في أسعار البترول وصلت إلى أدنى مستوياتها حيث بلغ **13** مليار دولار للبرميل في عام 1986 (أزمة نفطية) التي ترتب عنها تدهور كبير في الأسعار وانخفاض الاستثمارات في مجال البحث والاستكشاف في معظم الدول النفطية ومن بينها الجزائر. والواقع أن انخفاض أسعار النفط الخام منذ أوائل الثمانينات ثم انهيارها إلى ما يقرب من النصف عام **1986**، لم يحدث نتيجة لظروف قدرية أو غير مخططة، بل تحقق الانخفاض نتيجة لخطط وسياسات منسقة وضعتها وقامت بتنفيذها الدول الصناعية المستهلكة للنفط، فقد نجحت هذه الدول في امتصاص صدمات ارتفاع الأسعار النفطية، التي واجهتها خلال النصف الثاني من السبعينات وذلك بوضع وتنفيذ برامج صارمة لترشيد الطاقة عموما والنفط بصفة خاصة، ما أدى ذلك إلى انخفاض كثافة استخدام النفط.

طيلة عقد الثمانينات واستمرت حتى نهاية التسعينات. إلا أنه منذ بداية الألفية الثالثة وعلى غرار الدول النفطية الأخرى، شهدت الجزائر طفرة نفطية جديدة تتمثل في ارتفاع كبير وطردي لأسعار النفط الخام، وكذا الإيرادات المالية الهائلة من تصديره. واستغلت الجزائر هذه الوفرة المالية في تطوير اقتصادها، وهذا ما ولد فائض في مواردها الحكومية المتمثلة في الجباية البترولية التي لها أهمية بالغة على الاقتصاد الجزائري فهي المحرك الفعال له إن لم نقل أنها نقطة الانطلاق لكل برنامج تنموي، حيث تلعب دورا كبيرا في تمويل ميزانية التجهيز والبرامج التنموية. ومن هذا المنطلق، حاولنا من خلال هذا البحث الإجابة على بعض التساؤلات واختبار الفرضيات، وفقا المنهجية تحليلية قياسية لظاهرة تقلبات أسعار البترول وتأثيرها على الإنفاق العام خلال فترة الدراسة أين وجدنا أن الجزائر تعتمد بشكل كبير على العائدات النفطية في تمويل الميزانية العامة ومن ثم النفقات العامة. إن الهدف من وراء هذا البحث المتواضع هو قياس اثر تغيرات أسعار البترول على الإنفاق العام في الجزائر خلال الفترة **1990-2017**.

نتائج البحث

قد أمكن في ختام هذه الدراسة استخلاص النتائج التالية:

- إن التقلبات السعرية للنفط من أهم المحددات الرئيسية لوضعية الاقتصاد الجزائري، وهو ما أكدته أزمة **1986** التي نقلت العديد من المؤشرات من حالة فائض أو التوازن إلى حالة العجز، كما ساهمت في تدهور حجم الصادرات، ارتفاع المديونية ومعدل التضخم، ترشيد الإنفاق العام...

• إن أسعار النفط لعبت دورا أساسيا في القرارات الخاصة بالسياسة الاقتصادية التي انتهجتها الجزائر منذ الاستقلال إلى يومنا هذا، غير أن هذا المصدر التمويلي وبالرغم من أهميته يبقى غير دائم بالنظر إلى عدم القدرة على التنبؤ بمداخيله المرتبطة بتقلبات أسعاره، وكذا من منطق انه ثروة ناضبة.

• إن الاقتصاد الجزائري يبقى عرضة للصدمات الخارجية، ما دام معتمدا على النفط كمصدر وحيد للمداخيل، وإذا كانت الصدمات السلبية قد أخلت بموازينه حينها، فان الايجابية منها كالطفرة النفطية في السنوات الأخيرة قد أكدت استقرار وتوازن الاقتصاد أن يتعد مداه القصير، لان استغلال واستخدام الفائض المالي يبقى بعيدا عن التنمية المستدامة.

• إن السمة الرئيسية التي ظلت تطبع الاقتصاد الجزائري منذ الاستقلال والى يومنا هذا تتمثل في الاعتماد وبشكل شبه مطلق على المحروقات كمصدر تمويل للاقتصاد، مما أدى إلى بروز وجهات نظر مختلفة

حول مدى أهمية الثروة النفطية في التنمية الاقتصادية من جهة والمخاطر المحدقة بالاقتصاد الجزائري في ظل الارتهان للنفط من جهة أخرى.

• تشكل العائدات النفطية شريان الميزانية العامة في الجزائر، في ظل انعدام مساهمة القطاع الصناعي في تمويل الاقتصاد الوطني.

التوصيات والتوجيهات

• يجب تنويع إيرادات الصادرات خارج البترول ولن يتأتى ذلك إلا بإعادة هيكلة القطاع الإنتاجي، وترشيد نفقات الدولة وترسيخ مبادئ تسيير أكثر شفافية وأكثر فعالية ومرونة لضمان نمو اقتصادي فعلي حقيقي.

• إن الزيادة في أسعار البترول، لبلد مصدر مثل الجزائر سيؤدي إلى نتائج ايجابية على المدى القصير لكن ستؤول إلى نتائج سلبية في المدى البعيد، وللتخلص منها يجب وضع سياسات اقتصادية كلية بعيدة المدى تعمل على الفصل بين الاقتصاد الحقيقي وعائدات البترول.

• ضرورة التقيد بضبط الموازنة وترشيد النفقات العمومية والبحث في كيفية نجاعتها في سياق اعتماد الجزائر برنامج الإنعاش الاقتصادي ومخطط دعم النمو. وان الجزائر لا يمكنها الارتكاز فقط على النفقات العمومية التي تعتمد بدورها بدرجة كبيرة على الجباية البترولية لتحقيق النمو بل يتعين عليها تنويع اقتصادها لضمان نسبة نمو قادرة على الوقوف أمام الصدمات الداخلية والخارجية.

بما أن الطفرات النفطية واستمرار ارتفاع أسعار البترول غير مضمونة مستقبلا، فان من الضرورة القصوى بالنسبة للجزائر أن تستفيد من هذه الفرص التاريخية لاستقطاب استثمارات جديدة في هذا القطاع الحيوي ومحاولة الاستغلال الراشد للمداخيل البترولية في مشاريع استثمارية بدلا من تركها كاحتياطي أموال مجمدة، كما أنه يتعين على الجزائر الخروج تدريجيا من الريع النفطي.

آفاق البحث

تناولت الدراسة اثر تقلبات أسعار البترول على الإنفاق العام في الجزائر، وهذه الدراسة هي جزء بسيط الموضوع يحتمل الكثير من التعقيد كما أنها لا تخلو من النقائص، نظرا لاتساع الموضوع وقبل طي صفحات هذه الدراسة نود أن نضع بعض العناوين التي قد تكون كأساس لبحوث لاحقة.

- اثر تغيرات أسعار البترولعلى الاستقرار النقدي في الجزائر .
- الشراكة في القطاع البترولي وأثرها على تطور الصناعة البترولية في الجزائر.
- انعكاسات تقلبات أسعار النفط على التنمية في الجزائر .

قائمة المصادر و المراجع

قائمة المراجع

أ- **الكتب** :

1) احمد منذور، احمد رمضان، اقتصاديات الموارد الطبيعية والبشرية، الدار الجامعية للطباعة، بيروت 1990.

2) حسين عبد الله، مستقبل النفط العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط2، 2006 .

3) صديقي محمد عفيفي، تسويق بترولي، مكتبة عين الشمس، الاسكندرية ط 9، 2003 .

4) عبد القادر محمد عطية، الاقتصاد القياسي بين النظرية والتطبيق، ط 2، الدار الجامعية الاسكندرية 2000.

5) عمر صخري، التحليل الاقتصادي الكلي، ط5، ديوان المطبوعات الجزائرية الجزائر 2005.

6) كامل بكري وآخرون، الموارد واقتصادياتها، دار النهضة العربية للطباعة والنشر طبعة 1986.

7) محمد احمد الدوري، محاضرات في الاقتصاد البترولي، ديوان المطبوعات الجامعية ،1983 .

8) محمود رضا فتح الله، اقتصاديات الطلب على الناتج العام، ط1، دار النهضة العربية، القاهرة 2006.

9) محمود يونس، العوامل المحددة لمستقبل أسعار البترول الخام الدار الجامعية، بيروت، 1986 ب

ب - **المذكرات**:

10) حمادي نعيمة، تقلبات اسعار النفط وانعكاساتها على تمويل التنمية في الدول العربية خلال الفترة 1986 - 2008 , مذكرة لنيل شهادة ماجستير . جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف 2008 /2009.

11) قويدري قوشيح بوجمعة، انعكاسات تقلبات أسعار البترول على التوازنات الاقتصادية الكلية في الجزائر، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، 2008-2009،

12) موري سمية، اثار تقلبات اسعار الصرف على العائدات النفطية مذكرة لنيل شهادة الماجستير، جامعة ابي بكر بلقايد، تلمسان.

14)مدياني محمد ، دراسة قياسية للواردات في الجزائر، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، جامعة الجزائر 2009 داود سعد الله اثر تقلبات اسعار النفط على السياسة المالية في الجزائر،

13)مذكرة لنيل شهادة الماجستير، جامعة الجزائر 3،2012/2011

15) مشدن وهيبة، اثر تغيرات اسعار البترول على الاقتصاد العربي 1973/2003 ، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، جامعة الجزائر 2004/ 2005.

16) بلال مومو، اثر الاستثمار الأجنبي المباشر والاستثمار المحلي على النمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر للفترة (2011- 1990)، مذكرة مقدمة الاستكمال متطلبات شهادة ماستر، سنة 2013.

17) سعيد هتهات، دراسة اقتصادية وقياسية لظاهرة التضخم في الجزائر، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية غير منشورة، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، 2006

18) معتز ادم عبد الرحيم محمد. تقييم أثر السياسات الاقتصادية الكلية على معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي 2016-1997 في أطروحة مقدمة لنيل درجة دكتوراه الفلسفة في الاقتصاد التطبيقي.

ج- المداخلات والمقالات :

18) حسين عبد الله، أزمة النفط الحالية. تداعياتها ومستقبلها، مجلة السياسة الدولية، عدد 164، 2006

19) تومي صالح ، علاقة الناتج العام ببعض المتغيرات الاقتصادية العالمية 2010/ 1970 ، محلة الباحث، جامعة الجزائر

20) وصاف سعيد، سياسة امن الإمدادات النفطية وانعكاساتها، مداخلة مقدمة في الملتقى العلمي الدولي حول التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة جامعة سطيف، الجزائر، 08/ 07 ابريل 2008

21) محمد بن بوزيان وعبد الحميد الخديمي، دراسة حول تغيرات اسعار النفط والاستقرار النقدي

22) صالح تومي، النمذجة القياسية لقطاع التجارة الخارجية في الجزائر

23) المجلات الاقتصادية .

د- المواقع الالكترونية :

24;https://theses.ju.edu.jo/Original_Abstract/JUA0650938/JUA0650938.pdf

25)http://fac.ksu.edu.sa/sites/default/files/Imshrw_Inhyythr_ltqlbt_lqtsdy_llmy_l_sr_lnft.pdf

26) http://www.aleqt.com/2007/11/13/article_116399.html

27) www.asjp.dz

الملاحـــق

السنة	سعر البترول	السنة	سعر البترول	السنة	سعر البترول
1970	1,8	1989	18,23	2008	97,01
1971	2,24	1990	23,73	2009	61,77
1972	2,48	1991	20	2010	79,03
1973	3,29	1992	19,32	2011	111,26
1974	11,58	1993	16,97	2012	111,67
1975	11,53	1994	15,82	2013	109,38
1976	12,8	199	17,02	2014	74,16
1977	13,92	1996	20,67	2015	48,15
1978	14,02	1997	19,09	2016	33,3
1979	31,61	1998	12,72	2017	53,49
1980	36,83	1999	17,97		
1981	35,93	2000	28,24		
1982	32,97	2001	24,33		
1983	29,55	2002	24,95		
1984	28,78	2003	28,89		
1985	27,56	2004	37,73		
1986	14,43	2005	53,36		
1987	18,44	2006	64,29		
1988	14,92	2007	71,12		

- جدول(02) يمثل بيانات أسعار النفط بدولار فترة ما بين(1970-2017) وحدة: دولار

السنة	الناتج العام	السنة	الناتج العام	السنة	الناتج العام
1970	4,86	1989	55,63	2008	171,00
1971	5,08	1990	62,05	2009	137,21
1972	6,76	1991	45,72	2010	161,21
1973	8,72	1992	48,00	2011	200,02
1974	13,21	1993	49,95	2012	209,06
1975	15,56	1994	42,54	2013	209,76
1976	17,73	1995	41,76	2014	213,81
1977	20,97	1996	46,94	2015	165,98
1978	26,36	1997	48,18	2016	160,13
1979	33,24	1998	48,19	2017	167,56
1980	42,35	1999	48,64		
1981	44,35	2000	54,79		
1982	45,21	2001	54,74		
1983	48,80	2002	56,76		
1984	53,70	2003	67,86		
1985	57,94	2004	85,32		
1986	63,70	2005	103,20		
1987	66,74	2006	117,03		
1988	59,09	2007	134,98		

- **جدول (03) يبين الناتج الحلي الإجمالي للفترة ما بين 1970–2017 وحدة: مليار دولار**

الملحق 01:مساهمة القطاع النفطي وباقي القطاعات في الGDP لسنة 2013.

الملحق 2: التمثيل البياني يوضح اتجاه السمسمتسن الزمنيتين.

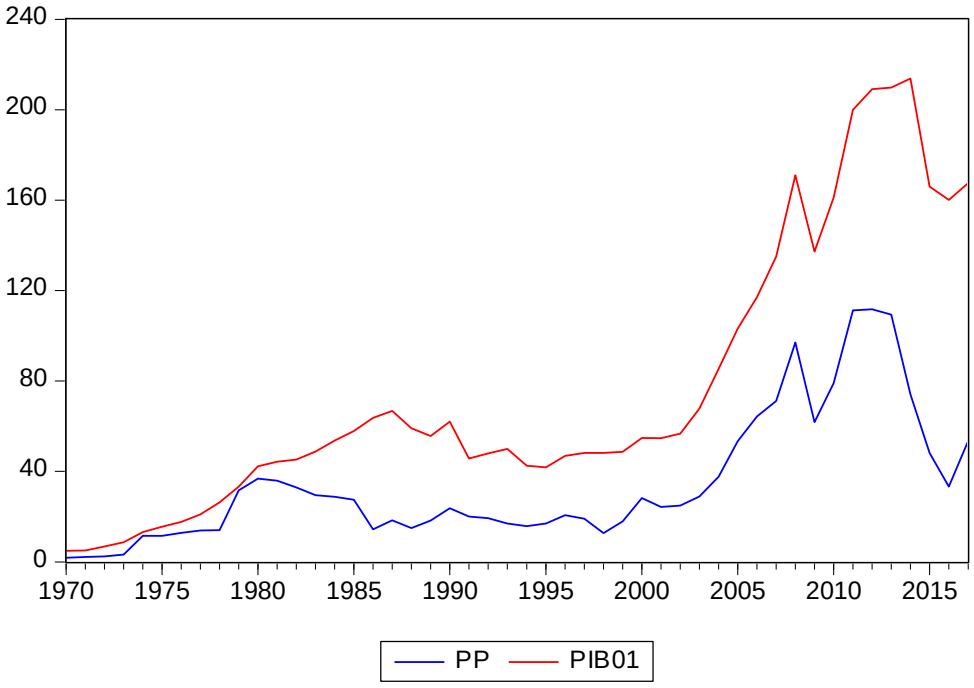

ملحق 3 :نتائج اختبار الاستقرار لديكي-فولرADF testAugmenteddukyfuller(وفيميب-بيرون)Philips PP test(perron):

	ADFاختبار		PPاختبار	
	عدم وجود قاطع او متجه		عدم وجود قاطع او متجه	
	المستوى	الفرق الأول	المستوى	الفرق الأول
PPسعر النفط	1.31	-***64.4	1.77	-***64.4
PIBالناتج المحلي الاجمالي	1.87	-4.14***	1.86	-***41.4

باستخدام10 مستوى معنوية % * عند 5 مستوى معنوية % ** عند 1*** عند مستوى معنوية %

المصدر: من اعداد الطالبان باستخدام برنامج برنامج.-EVIEUS-5

الملحق 04:نتائج تحميل الانحدار باستخدام منهجية المربعات الصغرى.

Dependent Variable: LPIB01
Method: Least Squares
Date: 05/25/19 Time: 06:14
Sample: 1970 2017
Included observations: 48

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	-0.750376	0.096055	7. 815978	0.0000
LPP	1.204999	0.050301	23.95594	0.0000

R-squared 0.963080	Meandependent var 1.892083
Adjusted R-squared 0.961402	S.D. dependent var 0.256176
S.E. of regression 0.050329	Akaike info criterion -3.060809
Sumsquaredresid 0.055727	Schwarz criterion -2.962638
Log likelihood 38.72971	F-statistic 573.8871
Durbin-Watson stat 1.732220	Prob(F-statistic) 0.000000

المصدر: من اعداد الطالبان باستخدام برنامج5-Eviews.

الملحق 05:التكامل المشترك

Date: 05/25/19 Time: 06:14
Sample: 1970 2017
Included observations: 48afteradjustments
Trend assumption: Lineardeterministic trend
Series: LPIB01 LPP
Lagsinterval (in first differences): 1 to 1
UnrestrictedCointegration Rank Test (Trace)

Hypothesized No. of CE(s)	Eigenvalue	Trace Statistic	0.05 Critical Value	Prob.**
None *	0.565358	18.62615	15.49471	0.0163
Atmost 1	0.013320	0.295014	3.841466	0.5870

Trace test indicates 1 cointegratingeqn(s) at the 0.05 level
* denotes rejection of the hypothesisat the 0.05 level
**MacKinnon-Haug-Michelis (1999) p-values

المصدر: من اعداد الطالبان باستخدام برنامج5-Eviews.

الملحق 06: التمثيل البياني لاستقرار البواقي

Date: 05/25/19 Time: 06:14
Sample: 1970 2017

Included observations:

Autocorrelation	Partial Correlation		AC	PAC	Q-Stat	Prob
. |* . |	. |* . |	1	0.148	0.148	0.5923	0.442
.**| . |	***| . |	2	-0.319	-0.348	3.4711	0.176
. | . |	. |* . |	3	-0.042	0.085	3.5234	0.318
. | . |	. *| . |	4	-0.006	-0.146	3.5243	0.474
. *| . |	. | . |	5	-0.060	-0.020	3.6419	0.602
. | . |	. | . |	6	0.061	0.042	3.7688	0.708
. *| . |	.**| . |	7	-0.135	-0.233	4.4394	0.728
. *| . |	. | . |	8	-0.102	0.027	4.8436	0.774
. *| . |	.**| . |	9	-0.083	-0.256	5.1332	0.823
. *| . |	. *| . |	10	-0.149	-0.149	6.1253	0.805
. | . |	. *| . |	11	-0.039	-0.118	6.1986	0.860
. | . |	.**| . |	12	0.000	-0.221	6.1986	0.906

المصدر: من اعداد الطالبان باستخدام برنامج Eviews-5.

الملحق 07: نتائج اختبار تصحيح الخطأECM.

Dependent Variable: D(LPIB01)
Method: Least Squares
Date: 05/25/19 Time: 06:14
Sample: 1970 2017

Included observations: 23 afteradjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
Z(-)1	-0.716732	0.181540	-3.948072	0.0007
D(LPIB01)	0.516323	0.081662	6.322673	0.0000

R-squared 0.644899	Meandependent var 0.024348
Adjusted R-squared 0.627989	S.D. dependent var 0.065701
S.E. of regression 0.040073	Akaike info criterion -3.513302

الفهرس

الفهرس

الاهداء II

شكر وعرفان III

الملخص..... IV

قائمة المحتويات..... VI

مقدمة:..... أ

الفصل الأول : عموميات حول أسعار النفط والناتج لعام

المبحث الأول : ماهية السواق النفطية و سعر النفط..... 2

الفرع الأول : تعريف بالسوق النفطية و سعر النفط :..... 2

الفرع الثاني : أنواع سعر النفط: 4

الفرع الثالث : محددات أسعار النفط:..... 5

الفرع الرابع : طرق التسعير في السوق البترولية..... 7

المبحث الثاني :الإطار العام الناتج المحلي الإجمالي..... 10

الفرع الاول: تعريف الناتج المحلي الاجمالي 10

الفرع الثاني :طرق قياس الناتج المحلي الإجمالي 16

الفرع الثالث:مشاكل حسابات الناتج المحلي الإجمالي :..... 19

الفرع الرابع : أثر السياسة الاقتصادية في الناتج المحلي الإجمالي 21

الفرع الخامس: العوامل المحددة للناتج المحلي الإجمالي.....24

الفرع السادس: مزايا و عيوب الناتج المحلي الإجمالي.....24

المبحث الثالث : الدراسات السابقة و الأبحاث 25

المطلب الأول : عرض الدراسات السابقة..... 25

الفرع الأول: الدراسات المحلية باللغة العربية 25

الفرع الثاني : الدراسات المحلية باللغة الفرنسية : 27

المطلب الثاني : أوجه الاختلاف والتشابه بين الدراسة الحالية والدراسات السابقة..... 28

الفرع الأول : أوجه الاختلاف والتشابه :..... 28

الفرع الثاني : التحليل 29

الفصل الثاني:دراسة قياسية لأثر تقلبات أسعار النفط على الناتج العام في الاقتصاد الجزائري

تمهيـــــــد.....31

المبحث الأول : اضهار متغيرات وادوات الدراسة وتحليلها 32

المطلب الأول : التحليل الاحصائي والاقتصادي لمتغيرات الدراسة : 32

الفرع الأول : تعريف المتغيرات :..... 32

الفرع الثاني : التحليل الاحصائي والاقتصادي لسلسلة اسعار النفط (pp)..... 32

الفرع الثالث : التحليل الاحصائي والاقتصادي لسلسلة الناتج العام (PIB)..... 35

المطلب الثاني: الأدوات القياسية..... 36

الفرع الأول : التكامل المشترك 36

الفرع الثاني : اختبارات الاستقرارية :..... 36

الفرع الثالث : اختبارات التكامل المشترك :..... 38

الفرع الرابع : اختبارات السببية :..... 39

المبحث الثاني : النتائج والمناقشة..... 39

المطلب الأول : اختبارات الاستقرارية stationary test 40

الفرع الأول: إختبار الاستقرارية.....40

الفرع الثاني : التكامل المشترك..... :..... 41

الفرع الثالث.نمودج...تصحيح الخطأ ECM 41

خاتمة الفصل الثاني.....43

خـاتمة.....45